الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر

في : العلوم المالية

تخصص **:مالية البنوك.**

بعنوان

منح القروض في ظل عدم تماثل المعلومات

دراسة بنكي BNA و NATEXIS تلمسان

 **من تقديم: تحت إشراف:**

 **زروق نرجس الدكتور مناد علي**

**لجنة المناقشة**

 **د. بزاوية محمد استاذ التعليم العالي رئيسا**

 **د. مناد علي استاذ محاضر –أ- مشرفا**

 **د. حليمي وهيبة استاذة محاضرة –أ- ممتحنة**

السنة الجامعية

2018- 2017

**الملخص:**

الهدف من هده الدراسة هي معرفة مدى تأثير خطر عدم تماثل المعلومات على قدرة البنك في تحصيل أموالها عند مواعد استحقاقها. فمشكل عدم تماثل المعلومات يمنع البنك بالقيام بدراسة دقيقة و تحليلية لملف القرض و الخطر المرتبط بالمشروع و بالتالي سوف يتخذ المصرف قرارات خاطئة تؤدي إلى ظهور مخاطر أخرى مرتبكة بالخطر الائتماني و التي تؤدي إلى إفلاس البنك أو تصفيته و لتفادي دلك تتابع البنوك إجراءات وقائية و التي تحث الزبون بتبيان نوعيته و طبيعة المشروع المراد تمويله أو علاجية من خلال تحويل الخطر من طرف إلى أخر ودلك للحفاظ عن أرباحها و تامين السيولة للمودعين.

**الكلمات المفتاحية** : القروض–مشكل عدم تماثل المعلومات –المخاطر البنكية.

**Résumé :**

L’objectif de cette étude est de savoir quel est l’impact qu’exerce l’asymétrie d’information sur la capacité de la banque a récupérer les fonds prêtés à la date d’échéance, car l’asymétrie d’information empêche les banques de procéder à une étude efficiente et a une analyse fiable du dossier concernant le débiteur ainsi que son projet.

L’asymétrie d’information induit la banque à entreprendre de mauvaises décisions qui engendreront d’autres risques liés à celui du risque de non remboursement.

Afin d’éviter la manifestation de ces risques, la banque met en œuvre des procédés managériaux incitant le débiteur à s’auto-sélectionner, réalisant un rendement et assurant la liquidité aux déposants.

**Mots clés** : crédits, asymétrie d’information, risques bancaires.

**مقدمة عامة**

تعاني البنوك من مخاطر عدة و دلك راجع إلى بعض العوامل و من بينها عدم التأكد والتغيرات في المحيط التي تنشط في ظله، لكن من أهم المخاطر إلي تتعرض إليها هي المخاطر الائتمانية و التي تنبثق من مصادر عدة و أهمها مشكل عدم تماثل المعلومات و الذي يعرف" بأنه عدم إلمام احد إطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الأخر، بما يمكنه من اتخاذ القرار الصحيح.

فقد يترتب من هدا المشكل مشكل الاختيار العكسي ، وقد يعتبر مقال Akerlof المقال المؤسس لخطر عدم تماثل المعلومات المتواجد في السوق و الذي اظهر من خلاله أن السيئ يطرد الجيد.

و قد تم تطبيق محتوى هدا المقال على مستوى السوق الائتماني و اظهر أن هناك تقنين للقروض و الذي من خلاله يرفض منح القروض إلى بعض الزبائن طالبي القرض، مهما توافر لديهم خصائص متشابهة للمقترضين الدين قبل لهم منح القرض.

أما الخطر الثاني المتعلق بظاهرة عدم تماثل المعلومات يتجلى في السوء النية و التي يكون أما قبلي أو بعدي، الذي يحث المقترض باتباع

سلوك انتهازية يؤدي أما بتحقيق أرباح على حساب البنك أو إنشاء الخطر الائتماني.

و نظرا لمدي تأثر البنوك بهده الظاهرة، فاهتمت كثير من الدراسات بهذا الموضوع و استنبط من خلالها طرق لتجنب مشاكل

عدم تماثل المعلومات و دلك من خلال تطبيق نظرية SPENCE و لكن على المستوى البنكي باستخدام إشارات لمعرفة نوعية المشروع و طالب القرض.

**إشكالية البحث:**

إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل التالي **:**

**كيف يمكن التحكم في خطر عدم تماثل المعلومات عند منح القروض البنكية**؟

**أهداف الدراسة** :

يهدف البحث إلى النقاط التالية :

\*التعرف على ظاهرة عدم تماثل المعلومات على مستوى السوق الائتماني و انعكاساته على الأداء المصرفي..

\*محاولة التعرف على أسباب ظاهرة عدم تماثل المعلومات و كيفية التغلب عليها.

\*معرفة مدى تطبيق الأساليب الوقائية من طرف البنك لتفادي مخاطر عدم تماثل المعلومات.

**أهمية الدراسة** :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور مشكل عدم تماثل المعلومات في ظهور المخاطر الائتمانية و مدى تاثيره

على النشاط المصرفي.

**منهج الدراسة** :

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هدا الموضوع ،و من خلاله تم معالجة مفهوم مشكل عدم تماثل المعلومات ،معرفة النظريات المتعلقة بهده الظاهرة طرق تفادي المخاطر المنبثقة منه.

و تم الاعتماد على المسح الكتابي من خلال استعمال مذكرات، مقالات من مجالات محكمة،و مواقع الانترنت.

-بهدف تبرير الجانب النظري، قمت بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري والبنك الأجنبي نتيكسيس من خلال تصميم استبيان يحتوي على 23اسئلة مواجهة الى موظفين البنك.

**الفرضيات**:

- الفرضية الأولى :مشكل عدم تماثل المعلومات راجع إلى عدم إبدال الجهد الكافي من طرف البنك فيما يخص بالتأكد من الملاءة المالية للعميل طالب القرض.

- الفرضية الثانية: تلتزم البنوك بمجموعة من الإجراءات أثناء تقييمها لملف القرض.

- الفرضية الثالثة: يؤثر مشكل عدم تماثل المعلومات والمخاطر المرتبطة بالوظيفة المصرفية على ربحية و قدرة البنك على تحصيل أموالها في مواعيد الاستحقاق.

**هيكل البحث :**

تم تقسيم الدراسة على الشكل التالي:

**الفصل الأول :** ماهية ظاهرة عدم تماثل المعلومات و أهم النظريات المفسرة له.

**الفصل الثاني:**الدراسات السابقة المختلفة من مذكرات تخرج رسائل الماجستير، دكتورة ،مقالات مجالات محكمة .

**الفصل الثالث :**دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و البنك الخاص NATIXIS لإبراز واقع ظاهرة عدم تماثل المعلومات عليها.

**الفصل الأول:**

**خطر عدم تماثل المعلومات في منح القروض.**

هناك دراسات عدة، اعتبرت ان مشكل عدم تماثل المعلومات هو احدى خصائص السوق الائتماني، فالمقرضون يواجهون في ظل عدم تماثل المعلومات ,عامل عدم التأكد بالملاءة المالية لدى الزبون عند منحهم القرض و ينتج عن هدا المشكل خطر الاختيار العكسي و سوء النية .

فخطر الاختيار العكسي المتواجد في السوق الائتماني ,مرتبط بدور سعر الفائدة و الذي يعتبر كوسيلة للتمييز حيث أن في السوق الائتماني تواجه البنوك نفس طلب قرض و من عدة زبائن ,دوي عوامل مشتركة و ممولين نفس المشروع لكن يمتازون بمستويات مختلفة للخطر و لتفادي دلك تلجا البنوك الى عملية تقنين القروض.

أما سوء النية يكمن في تغير المقترض من تصرفاته و يعتبر عامل الانتهازية أصل هدا المشكل و التي من خلاله يحاول المقترض تحقيق أرباح شخصية على حساب البنك الدائن.

و بالتالي يعتبر خطر عدم تماثل المعلومات إحدى مصادر الخطر الائتماني و التي يؤثر على قدرة البنوك في تحصيل أموالها و الذي ينعكس على أدائها بطريقة سلبية.

وسيتم التطرق في هدا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية خطر عدم تماثل المعلومات.

 المبحث الثاني : تصنيف المخاطر البنكية .

المبحث الثالث : تسيير الخطر الائتماني.

**المبحث الاول :  ماهية مخاطر عدم تماثل المعلومات في السوق الائتماني :**

**المطلب الاول: ماهية مخاطر عدم تماثل المعلومات و مشاكله .**

**الفرع الأول : مفهوم خطر عدم تماثل المعلومات .**

**تعريف 1:**

"انها حالة تنشا بين الاطراف الخارجية والاطراف الداخلية تستطيع فيها الاطراف الداخلية استخدام ما لديها من معلومات داخلية لتحقيق عوائد غير عادية على حساب الاطراف الخارجية (مستثمرين دائنين محللين)" 1

**تعريف 2:**

"انها ظاهرة عدم تناسق وتكافؤ المعلومات في السوق ما يدل على امتلاك طرف لمعلومة معينة وعدم قدرة الاطراف المفتقرة للمعلومة من تصور وضع المنشاة الاقتصادي في السوق."2

**تعريف 3 :**

"التوزيع الغير متساوي للمعلومات الناجم عن عدم توافر درجة عالية من الافصاح والشفافية للمعلومات، فهي عملية التبادل التي يكون من خلالها أحد الاطراف الدي يشارك في الصفقة ليس لديه نفس المعلومات على احدى الخصائص المهمة المتعلقة بصفقاتهم اي ان احدى أطراف الصفقة لديهم المعلومات المناسبة مقارنة مع الاخر الدي يفتقر تلك المعلومة." 3

**تعريف 4:**

"انها حيازة الادارة او الاطراف الداخلية لمعلومات حول الاداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للمنشاة بشكل أكبر من حيازة الاطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم من المتعاملين في السوق" 4

[[1]](#footnote-1) و من خلال هده التعاريف يمكن تعريف خطر عدم تماثل المعلومات بانها تلك الحالة التي يتوافر لاحدى المتعاملين درجة كافية من المعلومات دون غيرهم و دلك راجع لغياب كل من موثوقية و ملائمة للمعلومات التي تسهل اتخاد القرار السليم.

**الفرع الثاني : المشاكل المرتبطة عدم تماثل المعلومات:**

لقد يؤدي مشكل عدم تماثل المعلومات الى ظهو ر مشكلتين الاختيار العكسي قبل ابرام العقد و سوء النية بعد التعاقد

**اولا- خطر الاختيار العكسي:**

يتم خطر الاختيار العكسي قبل التعاقد والاتفاق عن العقد طالما ان سوق الائتمان يتكون من نوعين من المقترضين المحتملين

الصنف الاول يتكون من المقترضين الجيدين (خطر عدم التسديد منخفض) بينما الصنف الثاني متكون مقترضين دو جودة سيئة (خطر عدم السداد مرتفع) بالتالي سيتم تطبيق سعر فائدة متوسط والنتائج المتحصل عليها تكون كاللاتي.

\*المقترضون دو الجودة السيئة سيفضلون هدا سعر الفائدة الدي لا يتطابق مع مستوى الخطر الفعلي .

يعتبر المقترض الجيد بان سعر الفائدة غير ملائم لمستوى المخاطرة المحتملة وبالتالي سينصرف من السوق الائتماني باحثا عن شروط أفضل في سو ق اخر (1).

اول ما اظهر هدا المشكل في الاسواق هو Akerlofسنة 1970 من خلال مقاله ودلك بتطبيق هده المشكلة في سوق السيارات المستعملة ا(market for lemons).

اظهر في هده النظرية ان بائع السيارة او صاحب السيارة يتمتع بمعلومة خاصة تتعلق بجودة السيارة (المنتوج) المعروضة للبيع وفي السوق هناك نوعين من السيارات أحدهما جيدة والاخرى سيئة الجودة.

لكن المشتري المحتمل لا يستطيع التمييز بينهما وسيفترض بانهما سيارات دو جودة متوسطة وبالتالي سيتم تحديد سعر متوسط وبالتالي سيرفض صاحب السيارة جيدة الجودة ببيعها بسعر اقل من قيمتها الحقيقية .

وينتهي بهم الامر الى اخراج سيارتهم من السوق وعندما يحدث دلك فما يبقى من السيارات المستعملة المتاحة بالسوق الا السيارات الفاشلة.

كما بالنسبة Akerlofمعظم السيارات التي تم الاتجار فيها ستكون فاشلة وكما ان هناك كثيرا من الباعة يريدون التخلص من السيارات المزعجة و لهدا السبب فان المشتريين للسيارات المستعملة لا يدفعون الاسعار التي يطلبها البائع و بمان صاحب السيارة يعرف نوعيتها:فصاحب السيارة دو الجودة الجيدة سيقدم سعر pvb و صاحب السيارة الفاشلة سيقدم سعر pvm

اما المشتري المحتمل غير قادر على التمييز لجودة السيارات ,لكن يعرف فقط القيمة المقدمة لكل من السيارات في السوق سيقدم

PAB للسيارة دو الجودة الجيدة و PAM للسيارة الفاشلة مع PAM <PAB وqاحتمالية ان السيارة دو الجودة الجيدة

,1-q احتمالية ان السيارات سيئة الجودة.

-يفترض ان القيمة المقدمة من طرف المشتري لاحدهما اعلى من قيمة المقدمة من طرف البائع حيث : pvm<pam و

Pvb<pab , في ظل المعلومة الكاملة سيتم تبادل السيارات دو الجودة الجيدة بسعر يتنتمي الى (pvb –pab)

و السيارات دات الجودة السيئة . (pvm-pam)

لكن في ظل عدم تماثل المعلومات سيقوم المشتري بتقديم سعر و حيد الدي تم حسابه بدلالة الجودة المتوسطة للسيارات الموجودة في السوق حيت ان هدا السعر يكون كالاتي: p=qpab+ (1-q) pam

و هناك نوعين من التوازن : توازن يدمج السيارتين معا و يتم التوازن في حالة : P v,b<P

توازن من خلاله يتم فصل السيارات السيئة عن الجيدة فقط و يتحقق في حالة: P<P v,b) [[2]](#footnote-2)

-حيث v: البائع و a هو المشتري اما m تشير الى الجودة السيئة و b الى الجودة الجيدة.

**ثانيا - خطر سوء النية :**

خطر سوء النية ناتج عن عدم احترام شروط العقد ويكون بعدي ا و قبلي.

في الحالة القبلية يستطيع المقترض استعمال الاموال المقترضة لأهداف اكثر خطورة على ما كان متوقع عليه اما لمصلحته الشخصية او بالاستثمار في مشروعات لا تحقق ربحية و بالتالي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك او عدم ابدال المجهود الكافي لنجاح المشروع، فبالرفع من تعرضه للخطر سوف يرفع تعرض البنك لخطر الائتمان.

اما سوء النية البعدية تتحقق بعد استحقاقية العقد حيث في هده الحالة يستطيع المقترض اخفاء بطريقة إيراديه (فى حالة عدم ابلاغ البنك بالعوائد المحققة )او بطريقة غير إيراديه في حالة فشل المشروع و عدم القدرة على استرجاع الاموال المقترضة للبنك.

وقد يرتبط بالمشكلتين السابقتين مشكلة أخرى هي مشكلة "**السعي الى الاستفادة دون دفع تكاليف"** في هده الحالة يتم التقليل من عملية منح القروض مع عدد البنوك دوي علاقات مع زبون طالب القرض، لان العدد الكبير للشركاء الماليين يمكنون تشجيع و الزيادة من تواجد أصحاب السعي الى الاستفادة دون دفع تكاليف و يظهر هدا المشكل في حالة عدم ابدال دائن ما الجهد الكافي في البحث عن المعلومات او توطيد علاقات مع الزبائن ، علما انها تستطيع استعمال كل المعلومات التي تم جمعها و معالجتها من قبل البنوك الأخرى مجانيا.[[3]](#footnote-3)

**المطلب الثاني : النظريات المفسرة لعدم تماثل المعلومات :**

**الفرع الأول : نظرية الوكالة .**

 **أولا- تعريف نظرية الوكالة.**

تستند هده النظرية على العلاقة (اصيل –وكيل) والتي تطبق على تحليل المؤسسة، هده النظرية تصف العلاقة الموجودة بين المساهمين والمسيرين في سياق عدم تماثل المعلومات حيث هؤلاء لديه مصالح متناقضة فالمساهم يبحث عن تعظيم قيمة المؤسسة اما الوكيل يبحث عن تعظيم حجمها واجره. .

يعرفها Meckling et Jensen "على انها عقد بموجبه يلزم شخص او مجموعة اشخاص،شخصا اخر(العون) بتنقيد لصالحه وظائف مهما كان نوعها, مما ينشا نيابة في سلطة اتخاد القرار لدى العون"(1)

تنص هده النطرية على ان العلاقة بين مختلف الاطراف الفاعلة في المؤسسة تكون على شكل عقود تحتوي في طياتها على بعض التكاليف(2**)**

**ثانيا -تكاليف الوكالة -**

تنطوي نظرية الوكالة على التكاليف التالية للاطراف الاصلية:(3)

**-تكاليف الرقابة:**

يتحملها الموكل لمراقبة سلوك المسير وجعله يعمل على تعظيم مصلحته الشخصية اي انه يتحملها لأقصاء السلوك الانتهازي للمسير لان نظرية الوكالة مبنية على اساس المبدا النيوكلاسكي اين يهدف كل عون الى تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة و يمكن للمسير تحديد اثر هده التكاليف على دخله على اعتبار انه اعلم من الغير بوضعية المؤسسة.

**-تكاليف التعهد و الالتزام :**

يتحملها المسير ليبرر للموكل كفاءته في اتخاد القرارات المتعلقة بتسيير المؤسسة والمتوافقة مع رغبته.

**-التكاليف المتبقية:**

هي التكايف الناتجة عن استحالة تطبيق رقابة شاملة على سلوك و تصرفات المسير و في هده الحالة تفوق التكلفة الحدية للرقابة العائد الحدي للمستثمر .

ادا تحققت هده النتيجة يكون من الاجدر ان يتحصل المسير على تلك المصاريف بدلا من استخدامها في الرقابة كما تعبر ايضا التكاليف المتبقية عن الخسائر الناتجة عن تعارض المصالح بين المسيرين و المساهمين.

**-ثالثا -فرضيات نظرية الوكالة:**

1-**مشكلة الوكالة:**

تعتبر هده النظرية تعبيرا للعلاقة التعاقدية بين طرفين الاصيل والوكيل وتفترض هده النظرية ان الطرف الاكثر معرفة بظروف الشركة و العمل هو الوكيل حيث انه يملك اكثر معلومات عن اوضاع الشركات كما تفترض اتصاف الطرفين بالرشد الاقتصادي و بالتالي فان تصرفات الوكيل سوف تنصب بالأساس نحو تحقيق مصالحه الخاصة بما يؤدي الى جملة من المشاكل بينه و بين الاصيل نتيجة تعارض مصالح الادارة (الوكيل) مع مصالح المساهمين (الاصيل) طالما ان كل طرف يبحث عن تعظيم منفعته المتوقعة(1)

**2-مشكلة تضارب المصالح:**

**\*مشكلة تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين:**

تنطلق نظرية الوكالة من فرضية مفادها ان الملاك غير قادرين على مراقبة جميع اعمال الادارة وان اعمال هده الاخيرة من الممكن ان تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك ويحدث دلك غالبا بسبب الاختلاف في الاهداف ورغبات الطرفين بفعل عدم تماثل المعلومات و لدلك يستعمل الوكيل معلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى و لو تعارضت مع مصلحة الاصيل و من الممكن ان يفصح عن بعض هده المعلومات و يخفي البعض الاخر(2) و من مصادر وجود التضارب بن المسيرين و المساهمين هي كالاتي :(3)

**-فرضية التصرف الرشيد :**

تشير النطرية الى انه في اسواق العمل و راس المال يتجه الوكلاء الى تعظيم منفعتهم الخاصة على حساب حمالة الاسهم في الشركة ادا ان الوكلاء يمتلكون القدرة على ان يعملوا على تحقيق مصالحهم الشخصية مفضلين دلك على مصالح المالكين بسبب عدم تماثل المعلومات بينه و بين المالكين و عليه يعرف المدراء افضل من المالكين فيما اد انهم قادرين على تحقيق اهداف حملة الاسهم و الدليل على السلوك الاداري في الحرص على المصلحة، هو استهلاك بعض موارد الشركة على شكل اجر اضافي و تجنب المواقف التي تنطوي على المخاطرة.4

**-فرض اختلاف الافضليات لأطراف العلاقة:**

في هده الحالة يسعى الاصيل على الحصول على اكبر قدر ممكن من جهة وعمل من قبل الوكيل مقابل اجر معقول اما الطرف الثاني يسعى الى تعظيم منفعته من خلال الحصول على اكبر قدر ممكن من المكافآت و الحوافز مع بدل جهد اقل.

**-فرض اختلاف في خاصية تحمل المخاطر :**

ان لكل من الاصيل و الوكيل موقف تجاه المخاطرة فبينما يعد الاصيل محايدا للمخاطرة.

فالوكيل يتميز بابتعادة و تجنبه للمخاطرة و لدلك فان كلا منهم يحتفظ بتقويم احتمالي غير متمثل تجاه التصرفات التي يفوض بها الطرف الاول(الاصيل)الطرف الثاني (الوكيل)للقيام بها و يعني دلك انه يتطلب من الاصيل ،ان يقوم بجعل الوكيل يتحمل كل المخاطرة او جزء مهنا ،لكي لا يؤدي دلك الى الاضرار بمصالح الاصيل من ثم تضارب المصالح و هدا يعني المشاركة بالمخاطرة.

**-فرض عدم تماثل المعلومات:**

نفترض نطرية الوكالة بان المالك غير قادرفي مرا قبة جميع اعمال الادارة و ان اعمال الادارة من الممكن ان تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك و يحدث احيانا هدا الاخير اما سبب الاختلاف في الاهداف و رغبات الادارة او بسبب ان الادارة تحاول التهرب من العمل و خداع المالكين و هدا مايطلق عليه عدم تماثل المعلومات و بدلك يستعمل الوكيل معلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى و لو تعارضت مع مصلحة الاصيل و يستطيع الوكيل الافصاح ببعض المعلومات و اخفاء البعض الاخر.[[4]](#footnote-4)

**\*تضارب المصالح بين المساهمين:**

يمكن ظهور هدا المشكل عندما يكون هناك مساهمين الاقلية دوى الحصص القليلة و المساهمين دوي الحصص الكبيرة فيستطيع احدى من هؤلاء المجموعتين تعيين مسييرين لا ينفدون وظائف لصالح المجموعة الاخرى من المساهمين .

كما ان ظهور مساهين جدد اثناء عملية الرفع من راس المال يمكن ان يكون مصدر التضارب خاصة لان المساهيمن القدماء سوف يعارضون كل عملية رفع راس المال اد كانت قيمة الاسهم منخفضة(4)

**\*تضارب المصالح بين الدائننين و المساهمين**

من خلال دراسة المقدمة من طرف( CV.Smith et JB Warner) لسنة 1979 و التي هدفت الي تحليل العلاقة المتواجدة بين البنوك و المساهمين، تم استخراج 3 اسباب رئيسة التي تؤدي الى التضارب بين هؤلاء الشركاء(5):

-استبدال الأصل :**(**substitution des actifs)

 يكون من خلال التغيير من سياسة الاستثمار بعد الحصول على التمويل و اختيار مشاريع مرتفعة المخاطر من اجل الزيادة في الثروة من طرف المساهمين (تحويل جزء من القيمة الممتلكة من طرف الدائنين) .

افي هده الحالة سيتم انخفاض جودة السندات حيث ان خطر المشروع مرتفع و غير مغطى من طرف المردودية فالمساهمون سوف يقومون بتغطية هدا الخطر من خلال امكانية تحقيق ربح كبير و الدي يؤدي الى رفع من قيمة الاسهم و التقليل من قيمة اوراق الدين و بالتالي هناك تحويل لأرباح السندات الى المساهمين.

واد يقوم المساهمون بالرفع من التباين للتدفقات النقدية بالمحافظة على نفس المعدل فسوف يتم رفع قيمة المؤسسة (اسهمهم) لهؤلاء والتقليل من قيمة ديونهم.

اما ادا كانت التدفقات المتولدة غير كافية فسوف يتم تسديد الدائنين بطريقة جزئية ويم استنتاج ارتفاع الخطر لدممهم و التي تكون غير مغطاة فيما يتعلق بسعر الفائدة.

-اما السبب الثاني يتمثل من خلال قيام المؤسسة المدينة بالرفع من سياسة توزيع للارباح لصالح المساهمين (التقليل من الاموال المتاحة للقيام بعملية الاستثمار و التطور و بالتالي سوف يكون هناك تأثير سلبي على قدرة استرجاع الدين ).

-السبب الثالث يتمثل في التعاقد على ديون جديدة من طرف المؤسسة بعد الامضاء على العقد الدي يربطها بمصرف اخر فكلما استدنت المؤسسة كلما اتخد المصرف خطر عدم القدرة على تغطية ذمته).

**الفرع الثاني نظرية تكاليف الصفقات:**

 **أولا-تعريف نظرية تكاليف الصفقات:**

قدمت النظرية من طرف R.H COARSE سنة 1937 وطورهاWilliamson (1991-1985-1975).

فتكاليف الصفقات تشير الى السعر بين عونين اقتصاديين (افراد او مجموعة )يتميزون بالتكاليف المرتبطة بالانتاج (مثل تكاليف التسليم ) و تشمل الموارد المستعملة للتفاوض ،التعاقد و متابعة العقد الدي يتعلق بعملية تحويل حقوق الملكية من فرد الى اخر او من منظمة الى أخرى و قد تكون هده التكاليف قبلية او بعدية .

**التكاليف القبلية:**

 يتم توظيفها لتشكيل عقد يسمح بتحويل حقوق المليكة ويضم أيضا التكاليف المرتبطة بالبحث عن شركاء جدد

دراسة الملفات وبالتالي تعتبر تكاليف أولية وهي دات طبيعة تشريعية.

**التكاليف البعدية:**

هي تكاليف التعديل لتصحيح الانحرافات وتكون دات صلة بالاتفاق الاولي او صلة بعقد اخر يعتبر افضل.

و هده الاخرة تتمثل في في تكاليف الإدارة و الرقابة بهدف اليقطة على الشروط التعاقدية .

**-ثانيا-مكونات تكلفة الصفقات:**

لقد تعتمد هده النظرية على الفرضيات التالية تصرفات الاعوان و الرشادة المحدودة و الانتهازية و هناك 3 ابعاد لطبيعة الصفقة'خصوصية الاصول و عدم التاكد و درجة التكرار.)

**-1-الرشادة المحدودة H.A SIMON :**

تشير الى حدود القدورات و معرفة افراد في محيط صعب و يمتاز بعامل عدم التأكد و بالتالي الرشادة المحدودة تؤدي الى تكوين عقود غير متماثلة و هدا ما يسبب ظهور تصرفات انتهازية حيث ان الاعوان سوف يعانون من التكلفة المرتفعة لجمع المعلومة و التكلفة المرتفعة لمعالجتها و مشاكل عدم التأكد.

**-2- الانتهازية:**

يشير هدا العامل الى قدرة الاعوان اتخاد تصرفات انتهازية بحثا عن مصالحهم الشخصية فيمكن هدا النوع من التصرف ان يظهر قبل عملية التعاقد او اثناء فترة تنفيد العقد و يزداد خطر الانتهازية عندما يكون عدد المشركين في السوق ضعيف فقد تتخد التصرفات الانتهزية الاشكال التالية:

خطر الاختيار العكسي او سوء النية ( الناتج عن السلوك المتخد من طرف العون اللامركزي و الغير المعلوم من طرف العون المركزي )

فبعد العقد عن الامضاء يستطيع احد الاطراف عدم احترام التزاماته خاصة عندما يعرف ان المراقبة على تصرفاته من طرف شريكة تعتبر مكلفة).

**Hold-up-3 :**

يشير الى التصرف المختلف مقارنة على ما كان مخطط عليه من قبل من طرف الاعوان و بالتالي سيستفيد احدهم من المنافع الغير متوقعة.

**ثالثا :ابعاد الصفقة.**

**1-خصوصية الأصول :**

يقال عن اصل انه دات خصوصية عندما يستثمره عون اقتصادي بحيث يخدم فقط صفقة وحيدة بشكل لا يسمح باستخدامه في صفقات اخرى دون تحمل تكاليف عالية. اي لا يمكن ان يعاد استخدامه في ابرام عقود اخرى بتكلفة اقل من الاستثمار في اصول جديدة.

اما في العملية الائتمانية فخصوصية الصفقة تكون مرتبطة بجودة الامضاء لان في حالة وجود علاقة دو جودة جيدة مع الزبون فقد يبدوا الدمة و القرض دو خصوصية منخفضة و يستطيع ان يكون سهل التداول اما في حالة دمة على مدين مرتفع الخطورة فيكون القرض صعب التداول و بالنسبة للمقرض الاهتمام الضعيف للمدين يساهم في زيادة التقييم القبلي للخطر.

ان القيام بعملية التمويل المتناهي الصغر او القيام باقراض عملاء دوي مخصصات راسمالية ضعيفة .قد يعرض المقرض الى مخاطر مرتفعة (غياب الضمانات الحقيقة و معلومات موثوق فيها) و هدا الخطر قد يجعل صفقة تمويل المتناهي الصغير تمتز

بالخصوصية.

2**-عدم التأكد** : الناتج الى التصرفات الانتهازية او الى الاضطرابات المحيطية.

في العلاقة الائتمانية، رشادة الدائن محدودة و دلك راجع الى عامل عدم التأكد و الدي يشخص قيمة الدمة عند الامضاء على عقد القرض و مقارنة بصفقة تتعلق بممتلكات مادية و الدي يتم استبدالها مقابل مال و تكون فورية و مؤكدة فعلاقة الائتمان تستنتج التبادل بين الادخار المتاح ودمة دوي قيمة عشوائية قبلية ،ففي استحقاقية العقد, قيمة الدمة تعتمد مباشرة على الملاءة المالية للزبون.

واثناء فترة العقد ,القيمة السوقية للدمة سوف تتطور مع جودة امضاء المدين و مع هيكل سعر الفائدة السائد في أي لحظة في الاقتصاد و لهده الأسباب سيجد الدائن صعوبات في التمعن بكل الاحتمالات الممكنة و تقييم سعر الدمة.

3**-درجة التكرار:**

درجة التكرار للعلاقات التعاقدية تمكن ان تكون وحيدة عرضية، متكررة، فادا كانت وحيدة يجب اللجوء الى العلاقات السوقية.

في العملية الائتمانية الصفقات متكررة بكثرة و هدا راجع الى احتياجات المقترضين, فهؤلاء يعتمدون على الاحتياجات المتولدة من الاستغلال (بالنسبة للمؤسسة) و ارادة المدخرين من زيادة في قيمة الممتلكات و بالتالي الحاجة من تحويل الادخار هي ثابتة توضح درجة التكرار المرتفع للصفقات فيما يتعلق بالقرض و يكون عامل التكرار اكثر ارتفاعا فيما يخص تمويل مشروعات المؤسسات الصغيرة و التقنية المتخذة تتمثل في التمويل قصير الاجل الدي يهدف بتغطية احتياجات الاستغلال و بمان هده الاحتياجات دائمة فدراجة تكرار الصفقات المالية قد تكون مرتفعة و التكاليف المتعلقة بالصفقات قليليه.

**المطلب الثالث : انعكاسات مشاكل عدم تماثل المعلومات على السوق الائتماني.**

**الفرع الأول  :نظرية الإشارات:**

**اولا :نظرية Ross سنة1977:**

يقوم هدا النموذج على اساس اشكالية عدم تماثل المعلومات بين مسييري المؤسسات الدين يمتلكون معلومات كثيرة و حاملي الاسهم (الدين يملكون معلومات قليليه) حول الافاق المستقبلية للمؤسسة.

تنص هده النظرية على ان مسييري المؤسسات التي تمتاز بالكفاءة يمتلكون معلومات ايجابية حول وضعية مؤسساتهم و يحاولون في نفس الوقت توفير هده المعلومات للمساهمين القدمى في المؤسسة و بالاضافة الى المستثمرين الجدد المحتملين و لكن الاشكال يكمن في انه لو قام مسيرو هده المؤسسات بالاعلان عن الوضعية المستقبلية الايجابية بشكل علني و مباشر فقد يحاولوا مسيروا المؤسسات الاخرى القيام بنفس الاجراء اي الاعلان عن الوضعية المستقبلية لمؤسساتهم تمتازبالايجابية ايضارغم انها قد تكون عكس دلك الامر الدي سيشير الكثير من الشك في اوساط المستثمرين في مدى صحة المعلومات المعلن عنها من طرف مسيري المؤسسات.

وعليه في هده الحالة على مسيري المؤسسات التي تمتاز بالكفاءة الاعتماد على طريقة غير مباشرة للإعلان عن المعلومات الجيدة اي باستخدام الاشارة في توصيل المعلومة للمستثمرين و الدي يكون عن طريق الرفع من الاقتراض.

فحسب هده النظرية فان اصدار السندات في اسواق راس المال يقدم اشارة ايجابية على ان الاسهم مقيمة قي السوق المالي باقل من قيمتها الحقيقية وان المسيرين يرغبون في توزيع الارباح المستقبلية المتوقعة من المساهميت القدامي(الحالييين) الامر الدي يترك انطباع على ان المسييرين لايريدون تقاسم الارباح المستقبلية مع مساهمين جدد.(1)

**ثانيا : الاشارة بنسبة الاسهم المحازة LELANDet PYLE) 1977)**

يعتمد هدا النمودج على الهيكل المالي للمؤسسة باستخدام نسبة الاسهم المحازة من قبل الإدارة كأداة للإشارة الى قيمة المؤسسة للمستثمرين الخارجيين افتراضا ان قبل اتخاد قرار التمويل و الاستثمار كل من الاطراف تجهل مردودية المشروع ماعدا المسير الدي يعلم ان العائد بقرب العائد المتوسط للسوق و قد تشير هده النظرية الى نوعية المشروع من خلال الاسهم الممتلكة.

يكفي ان يمتلك المسير نسبة هامة من الاسهم ليؤثر ايجابيا على قيمة المؤسسة التي ترتفع بارتفاع قيمة ونسبة الاسهم المحازة من قبل المسير.

و بالنسبة لهما تتم عملية الاشارة من خلال درجة مساهمة المسير في تمويل مشاريع الاستثمار و هده المساهمة تبين الجودة الجيدة للمسير و بالتالي يكون الدائن متأكد بنجاح هدا المشروع المخطط من قبل هدا النوع من المسيرين(2)

**-ثالثا: الاشارة عن طريق الرفع من راس المال :**

تمكن عملية الرفع من راس المال ان تؤدي الى انخفاض في سعر اسهم المؤسسة فاصدار اسهم جديدة يعبر عنها من طرف المستثمرين في بعض الاحيان انها اشارة لزيادة قيمة الاسهم للمؤسسة.

ان شراء او بيع الاسهم من طرف المسيرين في الوقت المناسب لم يكن عشوائيا طالما ان لديهم كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة و تتوفر لديهم وثائق لم يتم عرضها .

فالمسير الدي يقوم ببيع مساهمته يصدر اشارة سلبية عن وضعية مؤسسته والعكس صحيح اد قام بتقوية مساهمته.(3)

**-رابعا : نطرية الاشارة و تخفيض راس المال باعادة شراء الاسهم :**

هناك عدة تفاسير لشراء لاعادة شراء الاسهم منها غياب فرص الاستثمار بنسبة المردودية المطلوبة. فالمسيرين يقومون بإرجاع الاموال للمساهمين لاستثماراتها في مجالات تعود عليهم بمردودية اعلى.

-اشارة الخبر الجيد بحيث يعتبر المسيرون بان سعر السهم مقيم باقل من قيمته .

-ان تخفيض راس المال لا يخفض من التكلفة المتوسطة المرجحة و لايؤدي الى زيادة قيمة السهم و لكن يسمح بتجنب استثمار الاموال في مشاريع تكون مردوديتها اقل من تكلفة الاموال الخاصة و لا يتحقق هدا الا ادا نجحت المؤسسة في شراء اسهما بسعر اقل من القيمة المتوقعة و بالتالي فان تخفيض راس المال يعتبر عملية تشير بان المسيرين يعملون لفائدة و صالح المساهمين(4)

**- خامسا : سياسة توزيع الارباح كاداة للإشارة:**

لقد يعمل المسيرون على اعطاء الصورة الحسنة للمؤسسة .فالمؤسسة القوية دات المردودية العالية تبحث على كل الوسائل و السياسات التي تحسن من صورتها مقارنة بتلك المؤسسات التي تفتقد الى تلك الوسائل و من بين اهم هده الوسائل يوجد سياسة توزيع الارباح حيث كلما زادت نسبة الارباح الموزعة فهو اشارة على مردودية المؤسسة المرتفعة و العكس صحيح.(5)[[5]](#footnote-5)

 **الاشارة باستحقاقية الدين**

للتشوير بجودتها تعتمد المؤسسات على استحقاقية الدين فالمؤسسات الاكثر مردودية تفضل الاستدانة في المدى القصير و دلك مهما التكاليف الاضافية المرتبطة بهده العملية .

ان هده العملية تقلل من تاثير السلبي لعملية التقليد و هدا النوع من الدين يمنح لهم الامكانية من خلال التقييم الدوري بتكوين راس مال (capital reputationnel.

حيث ان المؤسسة جيدة السمعة تمكن من اصدار ديون بطريقة مباشرة في السوق المالي بدون تعرض الى خطر الانخفاض في قيمتها.(6)

 **عملية التشوير و الاستثمارات**

تستطيع المؤسسات التشوير بوضعيتهم الجيدة ودلك من خلال التصرف في المبلغ المقترض للاستثمار في مشاريع تحقق مردودية.

فنمودج (Rock et Miller 1985)يعتمد على الفرضيات التالية:

-للمؤسسات فرص استثمارية متماثلة.

-المؤسسات تقترض بسعر فائدة بدون تحمل خطر.

-معدل الضريبة للأرباح متماثل لكل الافراد.

بالنسبة للفرضية الثالثة تعتبر الارباح و اعادة شراء الاوراق المالية من افضل البدائل. فيمكن بالمؤسسات القيام بعملية التشوير من خلال التوزيع من الخزينة بتحقيق توازن بين الموارد و الاستخدامات خاصة بالنسبة لمسيري المؤسسات دوي تدفقات نقدية مرتفعة قيمكن لهؤلاء القيام بالمزيد من التوزيعات للخزينة و تقديم مبلغ قليل للاستثمار.

ادا تقوم المؤسسات التي تمتلك نتائج ضعيفة بتقليد المؤسسات الاخرى سيتم توازن والتي من خلاله يتم الافصاح عن النتائج في السوق عن طريق توزيع بعض المؤسسات للخزينة.

في هدا النموذج لا يتم اتخاد مشاريع دوي قيمة حالية صافية موجبة من طرف بعض المؤسسات و يسمى بمشكلunderinvestment.

اما John & Kalayقام بتحليل خاصية اخرى للتشوير عن طريق الاستثمار. فتتضمن عملية اصدار السندات شروط تقييدية على توزيع الارباح و اعادة شراء الاسهم .

و التي تحث المؤسسة بالاحتفاظ على حد ادنى للاستثمار، فالمسييرين دوي مشاريع تحقق مردودية يمكنهم التقليل من توزيع الارباح وشراء الاسهم ،مقارنة مع المسيرين دوي فرص استثمارية قليلة و بمان التقليل اكثر تكلفة للمؤسسات دوي فرص قليلة فهده الحالة سوف تؤدي الى توازن التشوير.

و بهدأ التوازن سيتم الافصاح عن القيمة الحقيقية للمؤسسات و دلك من خلال التقليل على الارباح و عمليات شراء الاسهم.

-اد يبحث المسير عن تعظيم ثروة المساهمين فهناك وجود ارباح في توازن التشوير ،لكن فقط عندما يتم الافصاح عن معلومة خاصة و موثوق بها في السوق مع تكلفة تقل عن التشوير بالاستثمار. .

 اما نمودج 1987Williams &Johnيفترض ان المؤسسة في مرحلة النمو تستطيع ان ترفض بطريقة غير عقلانية مشروع مع القيمة الصافية الموجبة اما المؤسسة في مرحلة التطور بإمكانها اتخاد مشروع دوي قيمة حالية صافية سلبية.

الاعلان بأرباح مرتفعة تؤدي الى ارتفاع قيمة أسهم المؤسسة عندما يكون الاستثمار مستمر لكن عندما يكون الربح مستمر فالإعلان عن اصدار اسهم تؤدي الى انخفاض قيمة المؤسسة في مرحلة النمو.

الى جانب هده النمادج فان قدرة المؤسسة في اعداد وثائق توقعية موثوق فيها و ملائمة يمكن التعبير عنها كاشارة موجبة لجودة المؤسسة فبالنسبة للبعض ان تفادي البنوك في منح القرض للمؤسسات راجع الى النقائص التسييرية المكتشفة من طرف الدائنين و الضعف في المؤهلات المالية و عدم قدرة حماية المؤسسة عبر الزمن و اظهرا Shapiro& Cornelly 1988

 ان هناك دور مهم لتاثير للوضعية التنافسية لمؤسسة على هيكلها المالي فقد يبينا ان الهيكل المالي للمؤسسة يتبع سمعتهاعلى مستوى سوق المنتجات فكلما كانت سمعة المؤسسة ضعيفة كلما يستوجب على هده الاخرة ان تاتي بضمانات الى الزبائن للإشارة بقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم (تسليم المنتوجات -تقديم خدمات بعد البيع)(7).

**-القروض التجارية كإشارة:**

 اظهر Rajan & Petersen 1994 ان القرض التجاري و التي من خلاله يعرض المورد بيبع المنتوجات بالائتمان يمثل طريقة تمويلية الاكثر تكلفة و يسمح هدا الاخير بجمع معلومات عن التزامات الاقتراض و تلجا المؤسسات الى القروض التجارية لعدم توافرها الكافي للقروض .

فالمؤسسات المتحصلة عن مبلغ اقل من المبلغ المرغوب تتجه الى القروض التجارية وتستعمله لبعث اشارة ايجابية الى البنك.

 مبلغ القرض التجاري المرتفع يعتبر مؤشر جيد للملاءة المالية لدى المؤسسة بالنسبة لشركائها هدا يشجع البنوك بتقديم قروض لها.

. بين كل من (Haubrich .Diamond .Sharpe ان السمعة الجيدة للمؤسسة تؤثر بطريقة ايجابية على عن علاقاتها مع الدائنين.

تستند البنوك الى القروض التجارية كمؤشر للموثوقية المالية للمؤسسة و تمثل نسبة المردودية اشارة جيدة للموثوقية المالية للمؤسسة مما يزداد من عملية منح القروض البنكية و يمكن التعرف عنها من خلال العائد عن الاستثمار اي العلاقة بين الربح الصافي على مجموع الأصل (8).

**-التدرج في مصادر الاموال**

هده النظرية المعرفة ب « pecking order theory » و التي تم تطويرها من طرف Majluf et Myers سنة 1984 و تستند هده النظرية اللى مشكل عدم تماثل المعلومات المتواجد بين الاعوان الداخلية لاصحاب المؤسسة (ملاك و مسيرون) و الاطراف الخارجية (اصحاب الاموال).

فقد يتخد المسيرون سياسة مالية بهدف تقليل التكاليف المرتبطة بعدم تماثل المعلومات و يفضلون التمويل الداخلي عن لخارجي فبالنسبة لهده النظرية يقوم المسير بتنظيم تفضيلاته كالاتي: التمويل الداتي. المديونية الغير خطيرة،المديونية الخطيرة ،الرفع من راس المال .

ان احترام هدا التدرج له منافع فيما يخص تفادي انخفاض اسعار اسهم المؤسسة ووضع حدود لعملية توزيع الارباح، التقليل من تكلفة راس المال و دلك بوضع حدود الى اقصى حدد ممكن لعملية اللجوء الى الاقتراض.(9)

**الفرع الثاني :تقنين القروض:**

**-أولا :تعريف تقنين القروض.**

"تعرف عملية تقنين القروض بتلك الحالة التي يكون من خلالها الطلب يفوق العرض عند مستوى جاري لسعر فائدة" فهناك 4 حالات لتقنين القروض:

**النوع الاول** : يمنح البنك قرض بمبلغ اقل مما طلب عليه و للحصول على القيمة المرجوة يجب على المقترض ان يدفع سعر فائدة اعلى .

**النوع الثاني** : رفض البنك في منح القرض لبعض المقترضين مهما توافرهم لنفس الخصائص للمقترضين الدي منح لهم القرض و زيادة عن دلك هؤلاء المقترضين الدين رفض لهم منح القرض مستعدين بدفع سعر فائدة [[6]](#footnote-6)مرتفع و تقديم ضمانات مرتفعة القيمة.و هدا النوع من عملية التقنين يسمى بتقنين تام و بالتالي يتم التعديل بالكمية و ليس بالسعر.. [[7]](#footnote-7)

**النوع الثالث** : رفض منح القرض بسعر الفائدة المطلوب من طرف المقترض و دلك راجع لاختلاف تقييم المشروع.

**النوع الرابع : ""red lining.**

اقصاء المقترضون دوي الخطورة المرتفعة من السوق مهما سعر الفائدة المطيق في السوق.(1)

فقد اظهرا Stiglitz & Weiss ان في ظل الفرضيات المتعلقة بعدم القدرة على التمييز بين المقترضين ووجود عدم تماثل المعلومات يمكن تحقيق توازن السوق باستعمال طريقة تقنين القروض و هؤلاء قدموا الفرضيات التالية(2)

-كلما كانت العوائد لدى المشروع مرتفعة. كلما كان الخطر مرتفع.

-ان اسعار الفائدة المدينة تمكن من اتخاد المقترضين تصرفات متهورة و بالتالي هناك تاثير سلبي على الارباح المنتظرة من طرف البنوك.

**ثانيا : تقنين القروض بعد عملية منح القروض:**

يفترض نمودج Williamson 1986 ان كل من المقترضين والمقرضين يمتازون بالحيادية فيما يخص الخطر ومن المفترض ان يكون السوق ايضا يمتاز بالمنافسة وفي ظل هده الشروط العقد بين المقرض و المقترض عقد دين نمطي و بالتالي يجب على المؤسسة استرجاع كل من الاصل و سعر الفائدة في مواعيد الاستحقاق.

 من الممكن ان تشجع المؤسسات باخفاء نتائجها و دلك لكي لا يتم التسديد للمبلغ المطلوب و لهدا السبب يجب على الدائن مراقبة المؤسسة للتاكد من مصداقية المعلومات المفصح عنها او لاسترجاع المبلغ المطلوب او القيام بعملية التصفية.

الفائض المتوقع عليه المرتبط بارتفاع سعر الفائدة يمكن تخفيفه بالتكاليف المتوقعة للمراقبة.و بهده الشروط يمكن ان تغير في سعر الفائدة لا يسمح بتوازن السوق الائتماني مهما ان بعض المقترضين لا يتحصلون على التمويل في التوازن(4).

**ثالثا : بناء علاقة "بنك-زبون"على المدى الطويل:**

"تعرف العلاقة الائتمانية على المدى الطويل بين العمبل و الزبون بانها تكرار عبر الزمن للعرض و الطلب لتمويل المشاريع الاسثمارية المتتالية للعميل" فالعلاقة على المدى الطويل تقلل من كثافة عملية التقنين .

ظهرت فكرة الاتاحة « doctrine de disponibilité »على يد Roosa 1951 و تنص هده النظرية ان التاثيرات الحقيقية للسياسة النقدية تاتي خاصة من تاثير على تقنين القروض و مستوى ا لتقنين نسبيا معكسا لجودة العلاقة المتواجدة بين البنك و المقترض.

تعتبر العلاقات على المدى الطويل وسيلة لتامين المقترضين ضد تقنين القروض وايضا في فترات السياسة التقدية الانكماشية.

(Jaffee1971-Hodgman 1963).

فبالنسبة لنمودج1963 تكلفة و اتاحة القرض للزبون يتعلقان بوجود علاقة ايداع بين البنك و الزبون فعندما تهدف البنك بتعظيم ارباحها على المدى الطويل و ليس فقط على المدى القصير فالعلاقة بين مقترض -مودع -بنك تؤدي الى تفضيل الزبائن القدماء عن الجدد و بالتالي تقوم البنك بتحصيص الزبائن المقترضين الجدد .

 و اظهر من خلال نموذج  «Hodgman ;Fried ;Howitt »  لسنة 1980ان العلاقات على المدى الطويل تؤدي الى وجودو عقود تحفيزية و التي تشمل التقاسم الأمثل لخطر السعر بين المقترض و البنك و في هده الحالة سوف يؤمن البنك زبائنه باستعمال عقد تحفيزي ضد تقلبات أسعار الفائدة.

اما نموذج Okun لسنة 1980 بين ان على مستوى السوق الائتماني , تقدم علاقة الزبائن قيمة خيار على الكميات اثناء الفترات الانكماشية النقدية وفي هده الحالة الزبائن الاوفياء لهم الأولوية اما الجدد يرفض لهم منح القرض مهما انهم مستعدين بدفع أسعار فائدة اعلى.

اما في نمودج cout de vérification الراجع ل Townsend لسنة 1979 تقنين القروض راجع الى تكلفة الرقابة الواجب توظيفها من طرف البنك للتحقق من نتائج المقترض حيث انطلاقا من مستوى سعر فائدة ما ,لم ترجع البنوك ترفع من سعر الفائدة لانه يزداد من احتمالية عجز المقترض و يرفع أيضا تكاليف الرقابة و انطلاقا من احدى عتبة سعر الفائدة التعديل يتم بواسطة الكميات.

**رابعا : على مستوى البنوك مشكل hold-up**

بالنسبة ل Venezia1989 Greenbaum-Kanatas et عندما يتوفر لمقرض معلومات يفتقرونها المقرضين المحتملين الاخرين، فاللمقرض ميزة معلوماتية منبثقة من استدامة المعلومة المتحصل عليها من خلال العلاقة على المدى الطويل .

يظهر هدا النمودج ان اسعار التوازن المقدمة من طرف المقرض صاحب المعلومة يشمل ربح الاحتكار لهدا الاخير .

حيث ان هدا سعر الفائدة التوازني بدلالة فترة العلاقة الغير متناقصة. و بالتالي الزبون القديم سيضطر بدفع اسعار فائدة مرتفعة بسبب السيطرة والاحتكار التي يستفيد منها المقرض صاحب المعلومة مقارنة بالمقرضين الاخرين..

في نمودج Sharpe 1990 المؤسسات تقوم بتمويل مشروعين متتالين و دلك عن طريق الاستدانة بالبنوك و مشكل عدم تماثل المعومات موجود بين البنوك المتنافسة في السوق الائتماني وفي هده الحالة يتم تمييز نتيجة مشروع المقترض من طرف البنك الدائنة اما البنوك الاخرى تفتقرها او لديها القليل من المعلومات تتعلق بهده النتيجة و البنك التي منحت القرض في الفترة الأولى لديها معرفة افضل للزبون مقارنة بالبنوك الأخرى .

يتولد من علاقة الزبائن معلومة داخلية وفي هده الحالة يمكن للبنك بتقييم الامكانية المستقبلية للزبون بطريقة فعالة موثوق فيها مقارنة مع البنوك الاخرى.

يحقق مشكل عدم تماثل المعلومات بين البنوك المنافسة قوى السوق لكل بنك على زبائنها القدماء و في اطار عدم تماثل المعلومات بين البنوك توازن السوق يتطلب ان كل بنك تحقق ربح موجب على الزبائن القدماء.

و بمان المنافسة بين البنوك تتم بالسعر، هده الاخرة سوف توزع الايراد ات المستقبلية المنتظرة بتقديم اسعار فائدة منخفضة للزبائن الجدد، بطريقة يتم جلب اكبر قدر ممكن من الزبائن وبالتالي سعر الفائدة للزبائن الجدد اقل في التوازن من السعر التنافسي و بالتالي ستحقق البنوك خسائر على المقترضين الجدد .

و ينبغي على قيمة التوقع لهده الخسائر ان تكون مساوية لقيمة الايرادات المحققة على نفس هؤلاء الزبائن في الفترة الموالية.

وبالتالي وجود منافسة بين البنوك يؤدي الى تفضيل هده الاخرة (فيما يخص التكلفة و مبلغ القرض ) الزبائن الجدد دوي معلومات قليلة على حساب الزبانن القدماء دوي معلومة متاحة و بجودة افضل**.**

**المبحث الثاني : المخاطر البنكية.**

ليس من النادر ان يقال "تسيير البنك هي تسيير لمخاطر الخسارة المرتبطة بالوظيفة البنكية فقد عرف الخطر البنكي من طرف المدققين و المحاسبين و المدراء بانه احتمال تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة و غير مخططة او التذبذب لعائد من الاستثمار و يكون هدا الخطر مرتبط بحادث او سلسلة من الحوادث و الغير متأكد من توقعه لكن من المعلوم انه ممكن التوقع" .

-فيمثل الخطر الانشغال الأساسي للبنك و يشكل الوظيفة البنكية الأساسية المتمثلة في جمع الودائع و استخدامها من خلال تقديم خدمات شتى لزبائنها ومن بينها منح القروض .

فقد تتعرض البنك الى مخاطر عدة و تكون مرتبطة فيما بينها عند تقديم الخدمات و تؤثر على كل من سمعتها و بقاؤها و لدا تسعى البنوك الى تحقيق المتطلبات الأساسية المتمثلة في السيولة و الأمان و الربحية.

**المطلب الاول : ماهية المخاطر الائتمانية و مصادرها**

**الفرع الاول : تعريف الخطر الائتماني**

لقد تعددت التعاريف حول المخاطر الائتمانية و من بينها

 **تعربف 1)**" هي درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الائتمانية عن العائدالتعاقدي كنتيجة لاسباب داخلية المتمثلة في ادارة البنك اما لعدم قدرة العميل على السداد او تاخره في السداد و اما لاسباب سيادية كالظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية"(1")

**تعريف2)** -"مخاطر تتعلق بتخلف العملاء عن الدفع او العجز او عدم الرغبة بالالتزام بوفائهم لخدمة الدين و ينتج عن دلك خسارة كلية او جزئية للاصل الى الطرف المقابل"2

و قد تشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض.السندات و البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمانات والاعتمادات المستدينة.

**تعريف3)** "هي المخاطر الناجمة عن فقدان جزء او كل من الفوائد المستحقة او اصل الدين او هما معا بالنسبة للاستثمارات في الاوراق المالية او القروض وفقا للاتفاقيات و العقود المبرمة". 3.

من خلال هده التعاريف نستنتج ان خطر القروض ممثل بثلاث عوامل والمتعلقة بخطر الاخفاق و خطر الخسارة و خطر التعرض(4)

**1-1-خطر الاخفاق :**

فهو احتمالية تحقق الحدث عن الاخفاق او العجز عن السداد و هدا الاخير مرتبط بالعوامل التالية (الوضعية المالية السيئة -الدخل المتغير او المنخفض لدى العميل ) و هده الاحتمالية لديها قيمة تترواح بين الصفر و الواحد.

و لتقييم خطر الاخفاق يجب استعمال نسبة العجز الدي يمثل العلاقة بين عدد الاخفاقات المميزة في فترة معينة و عدد المقترضين في العينة و هده النسبة يتم حسابها لقطاعات الانشطة المختلفة او لتصنيفات التنقيط.

ان بعض العوامل النوعية و الكمية مثل المعلومات المتعلقة بالقطاع او نوعية التسيير تسمح بالتمييز بين الطرف المقابل دوي خطر العجز عن السداد المرتفع او المنخفض ،كما عامل العجز عن السداد يضم ايضا المنافسة المرتفعة المتواجدة على مستوى السوق و التي تقلل من هامش الصناعات .

**2-1 - خطر التعرض exposure risk:**

هو المبلغ لوضعية خطر في حالة عجز المقترض بدون اخد بعين الاعتبار التغطية الممكنة .

بمان خطر العجز سيتم في تاريخ مستقبلي فالتعرض غير مؤكد عليه في بعض الاحيان مثل القرض الواجب استرجاعه في استحقاقات محددة كمان تطور التعرض يمكن التنبؤ عنه

في حالات اخرى التعرض المستقبلي يعتمد على عدة عوامل و التي لا يمكن التنبؤ عليها بطريقة مؤكدة مثل خط القرض المفتوح لمقترض لكن غيرمستعمل، كما ان التعرض المستقبلي يعتمد على الوضعية المالية لدى المقترض و كدلك احتياجاته المستقبلية للسيولة.

1-3**-نسبة التغطية:**

 هي نسبة التعرض التي يمكن استرجاعها في حالة العجز و هده النسبة تعتمد على عدة عوامل مثل خصائص المقترض و قطاع نشاطه و الضمانات المرتبطة بالدين و شروط الاقتصاد الكلي.

ان الضمانات الحقيقة ترفع من نسبة التغطية ان كانت سهلة البيع و بقيمة معقولة لكن الضمانات الشخصية تستطيع ان تولد خطر القرض و الدي يخص في هده الحالة الضامن(عجز كل من الضامن و المقترض عن الدفع في نفس الفترة) .

1-4**- خطر الخسارة:**

 يمثل الفرق بين التعرض و المبلغ الممكن تغطيته فى حالة الاخفاق فهو الناتج بين التعرض من جهة و من جهة اخرى واحد منقوص منه نسبة التغطية.

LGD(loss given default)=exposure\*(1-R)

**-الخسارة المستقبلية المنتطرة**: يعبر عنها بالتوقعات الرياضية للخسائر المستقبلية ،بمعنى اخر بمتوسط التوزيع للخسائر المستقبلية فالخسائر المستقبلية يتم حسابها كناتج للخسارة و احتمالية الاخفاق .

EL=P(defaillance\*Exposure\*(1-r))

**-الخسائر المستقبيلة الغير متوقع عنها:** تنتج من تدبدب توزيع خسائر مستقبلية و هده الخسائر يعبر عنها في بعض الاحيان بدلالة مجال ثقة محدد من طرف نمودج قيمة القرض عند الخطر.

-كما ان هده العوامل مرتبطة الاستحقاقية لدى العقد فكلما كانت مدته طويلة كلما كان عدم التأكد و الخطر مرتفعان.

**قيمة القرض عند الخطر**

-قيمة القرض عند الخطر هى مقياس لميلغ الخطر على افاق زمني حسب مجال الثقة .

يحدد مبلغ تكون البنك متاكدة علية على مستوى ثقة محدد والخسائر المستقبلية لا تفوقه على الافاق الزمني و هدة النسبة تحسب من خلال نقاط تجزئ لتوزيع قيم المحفظة. [[8]](#footnote-8)

**الفرع الثاني : أسباب المخاطر الائتمانية**

-تعود مخاطر الائتمان الى المخاطر النظامية و المخاطر الغير النظامية.

**اولا : المخاطر النظامية:**

هي تلك العوامل الخارجية التي تؤثر على كل قطاع الاعمال و القطاع العائلي في البلد او على كل النظام الاقتصادي و هدا الخطر يصعب التحكم عليه ،في حالة مثلا ان الاقتصاد يشاهد ازمة اقتصادية حادة او الركود هدا يستطيع ان يسبب افلاس البنوك و التي سيؤدي الى خسائر القروض .

كما ان المخاطر السياسية (الانقلاب العسكري -انتخاب حكومة جديدة و التي تمنع من تطبيق بعض السياسات و البرامج -العزل الدولي -الحرب) تستطيع ان تؤثر بقسوة على اصل القرض و يترتب عن دلك خسائر(1).

**ثانيا: المخاطر الغير النظامية:**

هده الاخيرة لا تؤثر على كل الاقتصاد او على كل المؤسسات وعلى كل قطاع الاعمال او على كل القطاع العائلي بل هدا الخطر خاص بالقطاع او للمؤسسة المقترضة وتشمل هده المخاطر مخاطر الاعمال و المخاطر المالية (2).

**-المخاطر المالية** هي احتمالية عدم الدفع اوتاخيره بسبب الظروف المالية خصوصا نقص السيولة لدى الزبون.

**-مخاطر الاعمال** احتمالية فشل الزبون المؤتمن في الدفع بسبب الظروف المرتبطة بانشطة الاعمال للزبون و ادارته.

فان الاعمال قد تعاني من نكسات او تراجع او اتخاد الادارة لقرارات خاطئة تضع الشركات في صعوبات و قد تضم مخاطر **الاعمال المخاطر التجارية و مخاطر التسيير** (3) .

**المخاطر التجارية:** التي تشيرالى بعد السوق المحتمل لردة فعل المنافسين الجدد و القدمى و الصعوبات في التوزيع ,التركيز على عدد محدود من الزبائن و إمكانية فقدان زبون مهم و يضم أيضا الصعوبات المتعلقة بتحقيق رقم اعمال كافي .

**-مخاطر التسيير:** المتمثلة في الدور الأساسي للأصيل -الوكيل والتي تؤدي الى صعوبات متعلقة بوظيفة التسيير و النقص المعرفي فيما يخص التسيير ,النقص في الموارد البشرية, غياب اداة للتسيير المناسب مثل التخطيط المالي و نظام معلوماتي مناسب و نظام محاسبي مطور بشكل مناسب و ضعف الرقابة المالية .

**-المخاطر التكنولوجية** تشير هده الاخرة الى المهلة الغير متوقع عليها في زمن التطور ,الفشل في تحقيق سعر تنافسي, إمكانية ظهور تكنولوجيا جديدة و الاستعمال لوسائل تكنولوجيا غير ملائمة و كدلك التقليل من قيمة مبلغ الاستثمارات المطلوب.

-**المخاطر المتعلقة بأعمال البنوك اي عوامل داخلية** والتي تتمثل في ضعف ادارة الائتمان او الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة او لعدم التدريب الكافي ضعف سياسة التسعير وضعف اجراءات متابعة المخاطر و الرقابة عليها(4)

**[[9]](#footnote-9)ثالثا : أنواع المخاطر الائتمانية.**

**3-1خطر الطرف المقابل:** ويتمثل في اخفاق المدين في خدمة الدين الموجود على عاتقه و دلك راجع الى العوامل الخاصة به او العوامل الخاصة بالسوق ويكمن هدا الخطر في خطر قبل التسوية و خطر التسوية.(1)

3**-1-1-خطر ما قبل التسوية** :ويعرف بخطر الخسارة المحتملة الناتج عن اخفاق الطرف المقابل عن السداد اثناء فترة الصفقة ويتضمن الاخفاق عن استرجاع قرض، سند او تسديد المبالغ المطلوبة عن الصفقات المتعلقة بالمشتقات، يستطيع ان يظهر خطر التسوية عبر فترات طويلة يكون في بعض الاحيان سنوات ،ابتداءا من فترة التعاقد حتى التسوية.

3**-1-2-خطر التسوية:** في حالة ان التسديد او الدفع او التبادل للتدفقات النقدية لا تكون بصفة مباشرة الى الطرف المقابل لكن عن طريق بنك او عدة بنوك التي تستطيع عن الاخفاق عن الدفع اثناء قترة التبادل.

3**-2خطر تجميد القرض:** هو خطر تجمد موارد البنك وانخفاض سيولة اصوله و ينتج خطر تجميد الاموال عن وقوع خطر عدم التسديد بالدرجة الاولى بالإضافة الى اسباب اخرى مهمتها قيام البنك بمنح قروض طويلة الاجل مقابل ودائع جارية و منح المكشوف البنكي للمؤسسات العمومية.(2)

**3-3خطر التصنيف downgrade risk** :يشير الى إمكانية قيام منظمة إحصائية عالمية بالتقليل من تصنيف او نقطة القرض لمصدر، معتمدة على القدرة في تحقيق ربح.

**رابعا[[10]](#footnote-10) : مصادر المخاطر الائتمانية.**

تنقسم هده المصادر بدورها الى نوعين المخاطر المتعلقة بالمعاملات ومخاطر المحفظة(1):

**-1-مخاطر المحفظة** تعود هده الاخطار اساسا الى مجموعة من المقترضين دوي نفس الخصائص و تنقسم هده الاخيرة الى :

-الخطر الحقيقي هي مجموعة من العوامل المشتركة للخطر والتي تكون بين مجموعة مختلفة من المقترضين و القطاعات و الصناعات و التي تؤدي الى نفس الاخفاق.

-خطر التركيز في هده الحالة تكون محفظة القروض البنكية مواجهة الى عدد محدود من المقترضين المناطق او الصناعات

-كما اشارت لجنة بازل الى مصدر اخر يتمثل في الاطراف المرتبطة فيما بينها من خلال المبداين-19-20 اللدان ينصان ان احتمالية تعرض البنك الى مجموعة من الاطراف او الزبائن تربطهم علاقة تبعية خاصة بهم (حيث ان اخفاق أحدهم في استرجاع الدين يولد احتمالية عدم استرجاع اصل الدين من الاطراف المقابلة الاخرى) ،كما هناك شخصين او مجموعة اشخاص طبيعيون او معنويون يشكلون مجموعة من الاطراف المقابلة للبنك و هناك عامل الارتباط بينهم يتميز بالخصائص التالية :(2)

-*الارتباط الرقابي:* احدى الاطراف المقابلة تراقب الاطراف الاخرى بصفة مباشرة او غير مباشرة.

-التبعية الاقتصادية: *ادا تعرضت احدى الاطراف الى مشاكل مالية او تمويلية او اخفقت في استرجاع الدين فمن المحتمل ان تتاثر الاطراف الاخرى بدورها بهده المشاكل. (3)*

**-2مخاطر المعاملات :**هي تلك المخاطر الناتجة عن اخطاء او عدم التناسق مع السياسة الائتمانية و تنقسم الى(4)

**-خطر الاختيارالعكسي :**يظهر هدا الخطر في حالة اختيار البنك او الدائن بتمويل مشاريع سيئة دو مخاطر مرتفعة حيث ان الدائن لا يبدل جهدا كافيا للبحث او للتحقق عن ملاءة الزبون .

**-خطر الاكتتاب:** اخفاق البنك في حماية نفسها ضد عقوبات نتيجة عن مشاكل الدفع او اخفاق الزبون عن السداد.

**-خطر التغطية:** ان التغطية بعد حدوث الاخفاق عن التسديد غير مؤكدة و دلك راجع الى التغير المفاجئ في قيمة الضمان.

Spread risk:جودة القرض لدى المقترض يتغير و هدا يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للقرض .

**-المخاطر التشغيلية** ينتج عن هدا الخطر خسائر للعوائد في حالة خطا في تسجيل المعاملات الائتمانية.

ولقد تعرف المخاطر التشغيلية "بالمخاطر التاتجة عن النقائص و الاختلالات المتولدة عن عمليات شخصية النظم او تنسب ايضا الى احداث خارجية "(5)و قد تم تقسيمها الى اربع أنواع: (6)

-خطر نطم المعلومات: وتكون دات صلة بفشل الاجهزة او عدم توافر الوسائل لفترة طويلة او مؤقتة اللازمة لاداء المعاملات المعتادة و غيرها من المشاكل (مشاكل الاتصال و توقف الكهرباءو تعطل للوسائل و البرامج المعلوماتية).

-عدم الامتثال الى الإجراءات: الاخطاء المتعلقة بتسجيل المعاملات او الصفقات المتعلقة بالقرض او التسجيل لعمليات او التسويات و التأكيدات مثل الصرف المزدوج للشيك ، الائتمان لطرف اخر و ليس للمستفيد خطا الوصول الى حسابات الزبائن -الفشل في تسيير الضمانات.

-مخاطر الموظفين: تنشا هده المخاطر نتيجة الموارد البشرية سوآءا كانوا موظفين او مسؤولين كبار (شروط الكفاءة،الاهلية،توفر الاخلاق) و كذا عدم القدرة على تولي المناصب الرئيسية.

-الاحتيال الدا خلي :ويكمن في المعلومات الخاطئة عن الاوضاع ،السرقة المرتكبة من طرف موظف لتحقيق مصالحه الخاصة ولديه أيضا صلة بالغيابات.

 وبالتالي قد تكون هده الاخطاء غير معتمدة او بنية سابقة و بنية احتيالية و الاخطاء الغير مقصودة تكون مكلفة و بالنسبة للاكتشاف المبكر لها ومنعها فهو يعتمد على نوعية الموظف و يقظته.

-عمليات فيما يخص الوظيفة والحماية في اماكن العمل :مثلا طلب تعويضات من طرف العمال -عدم احترام القواعد الخاصة بصحة و حماية الموظفين،نشاطات نقابية ،تقديم شكوى جراء التمييز المدني في بعض الأحيان.

-عمليات تخص الزبائن و المنتوجات و النشاط التجاري الاستعمال المحتال للمعلومات الخاصة بالزبائن ،تبييض الأموال،قيام بعمليات محتالة تتعلق بالبورصة لصالح البنك ،و بيع منتجات ممنوعة.

-الاحداث الخارجية :يشمل الخسائر الناشئة عن اعمال طرف ثالت ويشمل الاحتيال الخارجي واي اضرار تصيب الممتلكات و الاصول (افعال ارهابية تخريب ،حرائق ،فيضانات ،زلازل) و الخسائر نتيجة في تغيير القوانين مما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل وتشمل: الاحتيال الخارجي مثل القرصنة، والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، و الفيضانات..الخ) [[11]](#footnote-11)

**الفرع الثالث : مخاطرالسوق .**

**اولا : مفهوم خطر السوق.:**

 هي مخاطر تعرض المراكز داخل الميزانية و خارجها لخسائر نتيجة تقلب الاسعار في السوق و هي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب اسعار الفائدة و سعر الصرف و الاسهم الادوات المالية المصنفة ضمن محفظة المتاجرة وتتضمن مخاطر السوق المخاطر التالي(1)

**ثانيا-مخاطر الصرف:**

 يعرف بالخطر المرتبط بتدهور قيمة الارصدة للبنوك من العملات الاجنبية من جهة وكدا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض"(2)

فيظهر هدا الخطر من خلال تغير سعر احدي العملات و قد يتحقق هدا الخطر عندما يتم استثمارات بعملات مختلفة خاصة في حالة القيام باستثمارات خارج الحدود.

فقد يعتبر خطر سعر الصرف منخفض في نطام سعر الصرف الثابت مقارنة مع نظام سعر الصرف المعوم لكن في بعض الحالات التخفيض من قيمة العملة او اعادة تقييم العملة و التي تغير من تعادل قيمة العملات و التغير من نطام سعر صرف ثابت الى صعر صرف معوم يعتبران خطر سعر الصرف.(3)

-كما عرفت لجنة بازل خطر سعر الصرف "في الخسارة المحتملة لدى البنك جراء التقلبات المعاكسة في سعر الصرف اثناء الفترة التي يكون البنك في وضعية صرف نقدا او لأجل او معا " فتكون البنك اما في وضعية طويلة او قصيرة.

فالوضعية الطويلة تكون من خلال قبول مؤسسة ما بالاستلام مبلغ من العملة الاجنبية في تاريخ محدد و تكون دوي وضعية صافية دائنة (الاصول اكبر من الخصوم) و تكون في وضعية قصيرة عندما توعد هده الاخيرة بتسليم مبلغ من العملة الاجنبية في تاريخ محدد ،فتكون هده الاخرة في وضعية مدينة (الخصوم اكبر من الاصول)بالعملة الاجنبية. .

كما صنفت لجنة بازل مخاطر اخرى تتعرض لها البنوك اثتاء العمليات بسعر الصرف التي تكون ناتجة عامة عن الخصائص و المظاهر الدولية للنشاط الممول كون ان عملية التمويل تتم بالعملة الاجنبية(4) .

**-خطر القرض:**

هو خطر عجز الطرف المقابل لعقد الصرف او عقد الائتمان يتعلق بالعملات الصعبة.

في هده الحالة تصبح حسابات لدى البنك التي كانت نظريا و في البداية متوازنة تتحول مفاجئة في وضعية صرف مهما ان هدا النوع من مخاطر القروض يجمع نظريا مجموع العمليات بالعملة الصعبة للبنك لكن البنك سوف تتحمل خسارة في الصرف في حالة ان اسعار الصرف يتم تغييرها في الفارق بطريقة ان تغطية وضعية الصرف الناتجة عن عجز الطرف المقابل لعقد بالعملة الصعبة سوق ينتج نفقات.

**-خطر الفارق الزمني:** ان اسواق سعر الصرف تشتغل 24سا/24سا و لاسباب الفارق الزمني التي ينشا غالبا بين التسديد بعملة في مركز اخر لمنطقة اخرى فتستطيع البنك ان تتعرض الى خطر يؤثر على اجمالي العقد في حالة ان الطرف **المقابل يعجز** عن السداد اثناء الفارق.

**-الخطر السيادي :** يظهر هدا الخطر في حالة ان القناة التي تمر بها الدفعات او الاموال تخفق عن الدفع مثال في حالة انمواطن لبلد ما يمنع له عملية تحويل العملة **.**.

**ثالثا :خطر سعر الفائدة:** ان سعر الفائدة يتغير صعودا باعلى من سعر الاقراض مما يجعل المقترض يتحمل تكاليف اضافية قد تدفعه الى التهرب من استحقاق الدين في موعده، ففي حالة انخفاض سعر الفائدة فان المصرف سوف يتحمل الفرق بين سعر الفائدة عند الاقراض و سعر الفائدة الحالي للقرض(5).

**رابعا :خطر التضخم:**

تنشا نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في اصل القرض و الفوائد التي يحصل عليها و عندما تتزايد معدلات التضخم في الاقتصاد بمرور الزمن فان المستثمرين يقدمون على طلب عوائد مالية اعلى على استثماراتهم لمواجهة حالة الانخفاض في القوة الشرائية ،مقدار العائد المتحقق مقوما بالأسعار الثابتة و تتزايد حدة مخاطر التضخم عندما تزيد المصاريف من اجمالي استخداماتها للأموال مما ينعكس سلبا على الدخل الصافي المتحقق للمالكين مقوما بأسعار ثابتة.(6)

**خامسا : خطر الأسهم:**

ان اسعار الاسهم متقلبة ومن الممكن ان تولد تدفقات كبيرة عبر الزمن فخطر الاسهم في المحفطة يشير الى امكانية انخفاض اسعار الاسهم في المحفظة ومن اهم المنتجات التي تتعرض لهدا الخطر الاسهم العادية و السندات القابلة للتحويل و الالتزامات المتعلقة بالبيع و الشراء للاسهم و المشتقات(7).

**الفرع الرابع : خطر راس المال :**

**اولا : تعريف خطر راس المال**

يعرف بعدم كفاية راس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن ان تحدث وبالتالي تأثير هده الخسائر على المودعين و الدائنين و لهدا السبب تهتم المصاريف المركزية بكفاية راس المال بالنسبة للمصارف حيث يعتبر ضمانا لحقوق المودعين و الدائنين (1)

**1 -مخاطرالسيولة** :

تنشا هده المخاطر نتيجة عدم قدرة البنك على الايفاء بالتزاماته في الاجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة او عدم القدرة على توظيف الاموال بشكل مناسب(2) و ينقسم هدا الخطر الى

**-الخطر التمويلي:** فيتمثل بعدم قدرة البنك على اعادة دفع اموال المودعين عند الاستحقاق و بالتالي هدا الاخير سيفقد ثقة المودعين اتجاهه و تؤثر على سمعته المالية(3).

**-خطر السحب :**يتعلق باحتمال قيام المودعين بعملية السحب المفاجئ لارصدة الودائع قبل حلول مواعيدها بالشكل الدي لم يستعد له ادارة البنك مما يؤدي الى عدم توفر السيولة الكافية الامر الدي يؤدي الى افلاس البنك و تصفيته(4).

**-خطر عدم التجانس في السيولة**: هي الخسارة الناتجة في حالة عدم التناسق في استحقاقية كل من الخصوم والاصول ويكونا هؤلاء مختلفين اما بشكل جماعي او فردي وبدرجة متفاوتة و هدا يؤدي الى تدفقات نقدية خارجية و داخلية خلال الفترة(5).

**-خطر سيولة الاصل**: هدا الخطر يرتكز على توافر الاصول مثل الاوراق المالية التسويقية والبضاعة و المعدات و التجهيزات و التي يمكن بيعها بهدف توليد سيولة و قد يتحقق ها الخطر عند اخفاق تحويل الاصول الى سيولة لمجموعة القيم المتوقعة للوفاء بالتزامات(6).

**-خطر الاستثمار**: خطر انخفاض في قيمة الاستثمار لبعض الاصول في المستقبل عن قيمتها الدفترية(7)

**-خطر بيع الاصل** : يظهر هدا الخطر عندما تحاول البنك ببيع الاصل لكن بمان السوق محدود فالمصرف مضطر ببيع الاصل اقل من قيمته الدفترية(8).

**الفرع الرابع : المخاطر البنكية الأخرى.**

**1-المخاطر الاستراتيجية :**

هي مخاطر حالية او مستقبلية تؤثر على ايرادات البنك و على راسماله و دلك راجع لاتخاد قرارات خاظئة او التنفيد الخاظئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي(1)

**2-مخاطر السمعة :**

تنتج مخاطر السمعة عن الاراء العامة السلبية المؤثرة و التي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء او الاموال حيث تتضمن الافعال التي تمارس من قبل ادارة البنك او مواظفيه و التي تعكس صورة سلبية عن البنك و ادائه و علاقاته مع عملائه و الجهات الاخرى كما انها تنجم عن ترويج اشاعات سلبية عن البنك و نشاطه(2).

**3-مخاطر التنقيد:**

من القرارات اللازمة لمنح الائتماني هو ان يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية وان أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة او النقصان من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني بالرفض او الموافقة.(3)

**4-مخاطر الربحية مقابل الأمان:**

كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد و دلك على حساب هامش الأمان ,فارتفاع المخاطر يؤدي الى انخفاض مستوى

جودة المحفظة قروض البنك ,و زيادة الأرباح تؤدي الى النمو السريع للمخاطر و النتيجة ان خطر الربحية ينعكس على الجودة.(4)

**5-خطر البلد:**

لقد تستطيع مؤسسة بنكية محلية ان تتحول الى مؤسسة بنكية عالمية عندما تقوم هده الاخرة بالاقراض عبر الحدود او الاستثمار في ادوات مصدرة من طرف مؤسسة اجنبية فتعامل البنوك مع الانشطة الدولية يسبب خطر البلد و التي ينتج عن اتخاد بلد المقترض قرار بعدم تسديد القرض او بعدم تزويد المقترض بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتسديد قرضه للبلد المعني ,فخطر البلد هو دلك الخطر المرتبط بتوقف المقترض المقيم في بلد اخر يتعرض لمخاطر عن تسديد الحقوق و هدا نتيجة لتعرض بلده للحرب او كوارث طبيعية او ظروف اقتصادية ،عوامل اجتماعية.

كمان هدا الخطر يظهر في حالة ان الدولة تجبر الرقابة على التبادلات الاجنبية وبالتالي يكون من المستحيل للمدين الوفاء بالتزاماته. (5)

**6-المخاطر القانونية :**

هي المخاطرة المترتبة عن مخالفات ادارة المصاريف للتشريعات و التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية الناظمة لإجراءات مزواله مهنة الصرافة و الصرف الاجنبي (عمليات التحويل الخارجي او الاخلال بنسب كفاية راس المال او الاخلال بنسب السيولة و التوظيف) مما يترتب على دلك عقوبات قانونية قد تصل الى حد وضع المصرف تحت الحراسة القضائية او التصفية او الاندماج كما تشير المخاطر القانونية من جانب اخر الى تأثيرات تشريعات الدول التي تعمل فيها المصاريف خارج بلد الام على سياقات عمل الفروع المصرفية في الخارج مما يلزم ادارات المصاريف على معرفة كاملةو دقيقة بتشريعات الدول التي ستفتح فيها و بخاصة معرفتها الدقيقة لقوانين و تشريعات حماية زبائنها في الدول التي لديها فروع فيها.(6)

**المبحث الثالث : تسيير مخاطر القروض**

الدور الأساسي من تسيير القروض هو التعرف على الخطر المرتبط بالزبون والتمييز بين المقترضين الجيدين و السيئين دوي المخاطر المرتفعة و حماية كل من الأصول و أرباح المصرف فتسيير المخاطر الائتمانية يعرف بانه منهج او مدخل علمي يتم من خلاله التعامل مع المخاطر البحثة عن طريق توقع الخسارة العارضة المحتملة و تصميم و تنفيد إجراءات من شانها ان تقلل إمكانية حدوث الخسارة او الأثر المالي الأثر المالي للخسائر التي تقع الى الحد الأدنى 1

**المطلب الأول : دراسة ملف طلب قرض :**

**الفرع الأول : الاستعلام المصرفي:**

**اولا : تعريف الاستعلام المصرفي:**

هو خدمة توفير المعلومات المهمة عن طالب الاقتراض و يتم دلك على شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصاريف و المؤسسات المالية او عملاء مؤسسات الاقراض الشخصي و الاستهلاكي و يعرض السجل بيانات ديمغرافية و شخصية لتعريف العميل مثل الرقم القومي سجل المصدرين و المستوردين(2).

**ثانيا : مصادر المعلومات:**

لقد تنقسم المصادر الى داخلية وخارجية:(3)

المصادر الداخلية من خلال اجراء مقابلة او زيارة موقع طالب القرض و يمكن من خلالها تقييم سمعته و شخصيته.

كما يستطيع للزبون الاعتماد على السجل السابق من خلال النظر الى تاريخ حساب الزبون مع المصرف لمعرفة مدى سيطرة الزبون على امواله و مدى الاحتفاظ بها، اما المصادر الخارجية تتمثل في البنوك الاخرى الموردون و الغرف التجارية و الجرائد الرسمية و دائرة الاحصاءات العامة.

**ثالثا : المعلومات الواجب توافرها عن الزبون طالب القرض**

يجب على البنك مراعاة المعلومات التالية عند دراسة ملف القرض و المتمثلة في: (4)[[12]](#footnote-12)

-المعلومات الشخصية مثل العمر والمؤهل و الحالة الاجتماعية

-نوع القرض او التسهيل الائتماني و الغرض منه .

-اما في حالة منح القرض لمؤسسة يجب توفر المعلومات التالية

المعلومات العامة التي تحتوي على الخلفية التاريخية لتطور المؤسسة و خصائصها مثل مجال الانشطةو هيكلها و اهدافها.

-المعلومات التشريعية و القانونية و الضريبية و التجارية ان الوضع القانوني و التشريعي للمؤسسة يشير الى مدى مساهمة المقاول و شركائه في تقليل المخاطر كمان ان طريقة توزيع راس المال بين الشركاء يفسر للموظف البنكي من هو الممتلك الحقيقي للسلطة،كما تستند البنوك الى الغرف التجارية لمعرفة رقم الاعمال التي يمر في البنك و تعتمد ايضا على مصلحة الضرائب و الضمان الاجتماعي لمعرفة الحالة الضريبية و الشبه الضربيبة لدى العميل طالب القرض.

-المعلومات الخاصة بالمسيرين و القرارات الاستراتيجية يجب على البنك ان يمتلك معلومات متعلقة بتكوين و و تجاريب و كفاءة المسير و كدلك المحيط الاجتماعي لديه كما يجب توافر لديه معلومات تتعلق باداء و فعالية المسيرين و القرارات الاستراتيجية المتخدة لضمان بقاء و استمرارية المؤسسة في النظام الاقتصادي و التي تسمح بمعرفة قدرة مسير المؤسسة فى التوقع و مواجهة التغيرات الحاصلة في المحيط و قيوده.

-المعلومات الاقتصادية :تتعلق بنشاط المؤسسة و محيطها و علاقاتها مع زبائنها و الموردين و التكنولوجيا المستعملة و شبكاتها التجارية.

-المعلومات المتعلقة بالخصائص المالية لدى المؤسسة :تسمح هده المعلومات بمعرفة طريقة تسيير المؤسسة و هيكلها المالي فقد تقوم البنك بدراسة ملف القرض باستعمال طريقة التحليل المالي[[13]](#footnote-13).

**الفرع الثاني : تقييم مخاطر القروض**

بالسنبة للقروض الاستغلالية (الأقل من سنة )يعتمد على طريقة التحليل المالي او الطريقة الحديثة المتمثلة في القرض التنقيطي.

**اولا : استعمال تقنية التحليل المالي**

هو مجموعة المناهج و الادوات المستعلمة لاعطاء نظرة حول المؤسسة و ادائها و دلك من خلال حساباتها(1)

الهدف من استعمال التحليل المالي هو الوصول الى صياغة التشخيص الكلي للوضعية المالية للمؤسسة و هي تهتم باعطاء راي يتعلق بالاداءات الحالية و المستقبلية للمؤسسة و قدرتها على تمويل نشاطاتها بطريقة مستدامة (2)

-و هده العملية قد تتطلب توافر القوائم المالية (الميزانيات للسنة السابقة الحالية و المستقبلية و جدول النتائج و من خلال هده القوائم يتم استخراج نسب التوازن المالي و المؤشرات المالية و دلك من خلال الانتقال من الميزانية المحاسبية لدى المؤسسة الى الميزانية المالية المختصرة تعكس اهم المناصب المالية و يؤدي عمليا مثل هدا التصنيف الى تقسيم الاصول و الخصوم و فقا لمايلي

-الاصول :الاصول الثابتة (التثبيبات المعنوية العينية المادية و التثبيتات المالية )و القيم المتداولة (قيم الاستغلال و فيم الجاهزة و الغير الجاهزة).

-الخصوم تضم الاموال الدائمة (الاموال الخاصة و الديون طويلة و متوسطة الاجل)-الديون قصيرة الاجل .

**- نسب التوازن المالي**

تضم نسب التوازن المالي كل من راس المال العامل -احتياجات راس المال العامل و الخزينة (3).

\*-**راس مال العامل** هو فائض الاموال الدائمة المتبقية لدى المؤسسة بعد تمويل الاصول الثابتة و هدا المؤشر ينقسم الى

-راس مال العامل الخاص هو جزء من راس المال العامل المتكون من الاموال الخاصة للمؤسسة .

-راس المال العامل الاجنبي يتكون من ديون طويلة و متوسطة الاجل .

\*ا**حتياجات رلس المال العامل الصافي** هو التفاوت بين التدفقات الخارجة للسيولة (تسديد المشتريات ) و الداخلة (الايرادات) و بالتالي هي الاموال الكافية لتمويل دورة الاستغلال.

\***الخزينة الصافية** تعرف بانها السيولة المتاحة لدى المؤسسة و تكون موجودة اما في حسابات بنكية او في صندوق للمؤسسة .

**2-تفسير نسب التوازن المالي**

FR موجب معناه ان هناك فائض في الموارد الدائمة الممتلكة لدى المؤسسة بعد تمويل الاصول الثابتة .

 FRسالب: الاموال غير كافية لتمويل الاصول الثابتة و هده الاخرة ممولة من طرف اموال قصيرة الاجل.

 -بالنسبة لاحتياجات راس المال

ادا كان موجب فهناك فائض الاحتياجات قصيرة الاجل على الموارد قصيرة الاجل .

ادا كان معدوم يعني ان هناك توازن بين الموارد قصيرة الأجل الاحتياجات .

ادا كان سالب هناك فائض الموارد قصيرة الاجل عن الاحتياجات قصيرة الاجل.

المقارنة بين التوزناتا المالية

BRF+<FRN+

في هده الحالة بعد ان تم تمويل الاصول الثابتة يبقى هناك فائض الاموال الدائمة الني تسمح بتمويل احتاجات دورة الاستغلال .

TR+

يتوفر لدى المؤسسة فائض في السيولة.

-FRN+<BFR+

الاصول الثابتة ممولة كليا من طرف الاموال الدائمة لكن فائض هده الموارد طويلة الاجل لا تسمح بتغطية كل احتياجات لراس المال العامل مما يؤدي الى تحقق خزينة سالبة و بالتلي ستستعين المؤسسة بديون مالية قصيرة الاجل لتمويل جزء من دورة الاستغلال.

BFR-<FRN+

نشاط المؤسسة يولد قدرة تمويلية لدورة الاستغلال مهما ان هناك اضافة لموارد تكميلية لفائض الاموال الدائمة مسببة خزينة صافية ضخمة.

**-المؤشرات المالية**

تنقسم الى مؤشرات الهيكل المالي و نسب السيولة و مؤشرات التسيير او النشاط و مؤشرات المردودية.(4)

يجمع هدا المؤشر كل من نسب التمويل الدائم و نسب الملاءة المالية ومؤشرات تغطية مخاطر الاستغلال و النشاط.

**مؤشرات التمويل**

مؤشر التمويل الادائم=الاموال الدائمة /الاصول الثابتة .

 يشير الى مدى تغطية الاستخدامات الثابتة من طرف الموارد الدائمة .

-مؤشر التمويل الاجنبي او الخارجي=الديون /مجموع الاصول

يقيس هدا الاخير مدى تغطية موجودات المؤسسة بواسطة موارد خارجية.

-مؤشر الاستقلالية المالية=الاموال الخاصة/ مجموع الديون.

هدا المؤشر يسمح بمقارنة الاموال الخاصة لدى المؤسسة مع مبلغ الموارد الخارجية لضمان عملية التمويل (ديون طويلة و متوسطة و ديون قصيرة الاجل)

-مؤشر تغطية مخاطر الاستغلال =راس مال العامل /المخزون +قيم الاستغلال.

-يسمح بتحديد مدى تغطية راس المال العامل لخسائر الاستغلال النتيجة عن الصعوبات الموجودة في بيع المخزونات او تغطية الديون الموجودة على عاتق الزبائن.

مؤشر تغطية مخاطر النشاط=راس مال العامل /رقم الاعمال خارج الضريبة .

-هدا المؤشر يسمح بتحديد بالايام اد المؤسسة تمتلك الهامش الامان الكافي لمواجهة الصعوبات المتولدة من المبيعات.

-**مؤشرات الملاءة المالية** تعبر عن قدرة المؤسسة في مواجهة استحقاقاتها متوسطة و طويلة الاجل .

مؤشر المديونية او نسبة السيولة الاجنبية=ديون طويلة و متوسطة الاجل/الاموال الخاصة. -

-يقارن هدا المؤشر مبلغ الاموال الخاصة لدى المؤسسة مع مبالغ المديونية طويلة و متوسطة الاجل.

-مؤشر القدرة على السداد=ديون طويلة و متوسطة الاجل /التمويل الداتي

يقيس قدرة الموارد المالية المالية المحققة من طرف المؤسسة لمواجهة التزاماتها طويلة ومتوسطة الاجل .

**-نسب السيولة**

مؤشر نسب السيولة العامة =الاصول المتداولة /ديون قصيرة الاجل.

يقيس مدى تغطية ديون قصيرة الاجل من طرف الاصول المتداولة و يسمح بعرفة اد المؤسسة تمتلك توازن مالي او هامش الامان فادا كان المؤشر اكبر من الواحد فهدا معناه ان للمؤسسة راس مال العامل و ادا كان اصغر من الواحد فهناك غياب لراس مال العامل و استعمال اموال الديون قصيرة الاجل.

-مؤشر السيولة المختصرة =قيم التعامل +القيم الجاهزة /ديون قصيرة الاجل.

يبين هدا المؤشر مدى مساهمة القيم الجاهزة و التعامل و كفايتها في مواجهة الديون قصيرة الاجل و يتم استبعاد المخزون من الحساب لانه الجزء اقل سيولة في الاصول المتداولة.

-السيولة الجاهزة=القيم الجاهزة /ديون قصيرة الاجل

بيبين هدا المؤشر مقدرة المؤسسة في مواجهة ديونها قصيرة الاجل فوريا.

**-مؤشرات المردودية**

-مؤشر مردودية الاموال الخاصة =النتيجة الصافية/الاموال الخاصة.

-يسمح هدا المؤشر بمقارنة النتيجة الصافية بعد الضريبة مع مبلغ الاموال الخاصة و يجب على هدا المؤشر ان يكون كافيا لجلب مساهمين جدد عند الحاجة.

-مؤشر المردودية لاقتصادية=النتيجة الصافية/الاصول

-يشير الى فعالية استخدام المؤسسات وسائلها كما يسمح بمقارنة النتيجة الصافية مع مجموع استخداماتها.

 -مؤشر المردودية الصافية=النتيجة الصافية/رقم الاعمال .

يسمح بمقارنة النتيجة الصافية مع مبلغ رقم الاعمال بدون ضريبة.

-التمويل الداتي =النتيجة الصافية بعد التوزيع +المخصصات للاهتلاكات +مؤؤنات على شكل احتياطات.

هو التمويل التي تجده المؤسسة في نفسها بعد التحقق الدائم لجزء من منتوجاتها الاستغلالية.

-القدرة على التمويل =النتيجة الصافية قبل التوزيع +المخصصات للاهتلاكات +مؤونات على شكل احتياطات.

-يتعلق بالقدرة على التمويل الداتي بالمبالغ المالية المثبة في المؤسسة و دلك لضمان التمويل بنفسها.

مؤشرات التسيير او النشاط

مؤشر دوران المخزون=رقم الاعمال/متوسط المخزون

ويمكن حساب المهلة بقسمة 360ايام على نسبة الدوران.

-فقيمة هده النسبة تشير الى عدد الدورات المحققة اثناء فترة النشاط.

-مهلة التسديد الممنوحة للزبائن -

تسمح هده النسبة بمعرفة السياسة الائتمانية المتخدة من طرف المؤسسة مع زبائنها .

-مهلة التسديد الممنوحة من طرف الموردين

يسمح هدا المؤشر بمعرفة المهلة التي يمنحوها الموردون للمؤسسة حتى تسدد المستحقات التي عليها.

**ثانيا : استعمال طريقة القرض التنقيطي.**

يشر لفظ « scoring »الى مجموعة الوسائل المستعملة لتسهيل عملية اتخاد القرار و تستعمل من طرف المؤسسات لتقييم خطر العجز عن السداد1.كما يعرف القرض التنقيطي بطريقةاحصائية متعددة المتغيرات و التي تستهدف بتشخيص اخفاق المقترضين و تحسين الاكتشاف المبكر و هدة التقنية انبثقت من طرف Smith و winakor سنة 1930و دلك من خلال تحليل النسب المالية ل29 شركة

افلست ثم تلتها دراسة Fritz Patrick 1932 على عينة مكونة مكونة من 20شركة افلست خلال الفترة 1920-1929 و استنتج ان جميع النسب المستعملة تنبات بفشل الشركات لكن اول ظهور لهده الطريقة كان في الستينات و دلك من نمادج Beaver

(1966) و Altman (1968) ثم ظهرت عدة نمادج من بعدها من بينها M.Holder و J.Conan(1977) و نمودج بنك فرنسى2 و تتمثل التقنية في اعطاء وزن او نقطة لكل معلومة ثم جمعها و التي سوف تقارن مع وثيقة مرجعية اعدت مسبقا ثم مجمو ع النقط لكل معلومة تم جمعها سوف تعطي تقدير على شكل جيد او سئ او خطير او لا للزبون الغير ماخود بعين الاعتبار , من خلال هده التقنية يتم تحديد خصائص الخطر لدى الزبون من خلال المعلومةو المعرفة و كما ان نوع الخطر يتم تحديده حسب اولويات المؤسسة.3

**مراحل عملية التنقيط :**

لتنقيد طريقة القرض التنقيطي يجب اولا جمع المعطيات واستغلالها تحديد وثيقة التقييم الاحصائي ترتيب و تصنيف الخطر. اجراء الاختبار والمقارنة مع المعطيات والمصادقة على وثيقة التنقيط.

جمع المعطيات حول الزبون لمعرفة وضعيته المالية ودلك بالاعتماد على عدة مصادر.\*4

**\*اعداد العينة** :تمثل مجموعة من ملفات قروض الزبائن و تشمل المؤسسات السليمة و العاجزة معا و تصنف الى مجموعتين عينة اعداد النمودج -عينة قياس دقة النمودج و انتقاء المتغيرات و تكون هده المتغيرات محاسبية او فوق محاسبية.

**-التحليل التمييزي للعينة :**

تسمح هده التقنية الاحصائية بتصنيف الاقسام المتجانسة للمجتمع انطلاقا من المعلومات الخاصة لكل عنصر منه و دلك بالاعتماد على معايير معينة عندئد يمكن لهده العينة ادراج كل عنصر من المجتمع الى التصنيف الدي ينتمي اليه.

يعتمد على هده التقنية في تحديد متغيرات النمودج التقييمي حيث انه بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات او النسب) و يتم اقصاء بعض المتغيرات الغير المؤثرة في قرار منح القرض اما المتغيرات المؤثرة في امكانية التسديد او عدم التسديد

تصبح متغيرات النمودج على شكل دالة خطية تسمح باعطاء لكل مؤسسة نقطة و يرمز لهابZ.

z=a1R1+B1

المعاملات المرتبطة بالنسب(معاملات التسوية او الترجيح).:a1

النسب المالية او مؤشرات درجة الخطر.:R

ثابت و يعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر . :B

-مرحلة تعيين منطقة التمييز

يتم تحديد النقطة الفاصلة المرتبطة بمنطقة الشك المعبر عنها بالصيغة التالية

Z'=n1Z1+n2Z2/n1+n2.

حيث

متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة بعد المعالجة.:Z1

متوسط التمييز للمؤسسات السليمة:Z2

عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.:n1

عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.:n2

-قياس دقة النمودج:

بعد استخراج النمودج يتم اختبار صحته بواسطة عينة الاثبات و بعد قياس دقة النمودج يستعمل هدا الاخير في اعطاء نقطة لكل زبون طالب للقرض و مقارنتها مع نقطة الفصل و من ثم يتم اتخاد منح القرض او رفضه.

ثالثا: استعمال وكالات التنقيط الائتماني.

الهدف الاساسي لوكالات التنقيط لتقييم خطر القرض هو اعطاء نقطة تلخص رايهم حول الملاءة المالية لدى الزبون و قدرته على الالتزام بوفائه.

فالنقطة تعبر عن رايهم يتعلق بكل من احتمالية العجر و الخسارة.فهده الوكالات تلعب دور وسطاء و تستطيع من تقليل من خطر عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين و مصدرين الاوراق المالية خلال عملية الاصدار و دلك باعطاء تقييم مستقل .

هناك 3وكالات عالمية كبرى متخصصة في هدا المجال

Moody;s investors service .Standard and Poors and Fitch Ratings.

و قد يستعمل هدا الاسلوب بعد القيام بعملية التحليل و دلك من خلال جمع المنهج الكمي (دراسة القوائم المالية )او المنهج النوعي مثل المقابلة مع المؤسسات.

و يتم التعبير عن الملاءة المالية لدى الزبون من خلال استعمال نظام الاشارة.و هناك سلم تنقيطي يقيس خطر العجز عن السداد و الخسائر المحتملة. فهناك تصنيفات خاصة بالاستثمارات و المضاربة**.**

**رابعا : طرق تقييم مخاطر الاستثمار**

تعاني البنوك بخطر تجميد الاموال عند تقديم قروض استثمارية و التي تنقسم الى متوسطة و الممتدة من سنتين الى 7سنوات او الى طويلة المدى و التي تتراوح مدتها من 7سنوات الى 20سنة فلابد عليها من حساب نسب تتماشى مع هدا النوع من التمويل و دلك باستخدام الطرق التالية

القيمة الحالية الصافية

هده الطريقة مستعملة لتقييم المردودية و تهدف في مقارنة التكلفة الاولية للمشروع مع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المنتظرة خلال فترة عمر المشروع و تحسب كالتالي(1)

VAN=Rp(1+i)-p/I0

حيث:

0.:Iالاستثمار الاولي.

:Rpالتدفقات النقدية للفترة p.

:i معدل فائدة التحديث.

:p الفترة الزمنية لحياة المشروع.

–ادا كان :0<van المشروع يحقق مردودية و ادا كان اصغر من الصفر يتم رفضه لأنه لا يحقق قيمة .

معدل العائد الدخلي:

تهدف هده الطريق بالبحث عن معدل الاستحداث الدي يتم من خلاله تحقيق المساواة بين الاستثمار و القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المنتظرة(2)

Io=Rp(1+i)-p

مؤشر المردودية:

هو العلاقة بين القيم الحالية لتدفقات الخزينة المنتظرة والقيمة الحالية للمبلغ المستثمر و يحتسب كالاتي(3)

=IRتدفقات الخزينة / I0/(1+r)t

ادا كانت هده النسبة أكبر من الواحد فهدا الاخير يحقق مردودية مالية و اد كان اصغر من الواحد لا يحقق مردودية مالية بالتالي يرفض تمويل المشروع.

-فترة استرداد الدين

تبين هده الطريقة عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار الاولي بواسطة الارباح المتولدة عن هدا الاستثمار(4).

**المطلب الثاني : التسيير الوقائي لمخاطر القروض**

بعد منح القرض للعميل لابد من المصرف اخد الاجراءات اللازمة لتفادي الخسائر النتيجة عن اخفاق المقترض عن السداد من خلال

 **الفرع الأول مراقبة ومراجعة القروض**

من خلال هده العملية يتم متابعة تطور المشروع الممول و كدلك الظروف المحيطة بالمقترض و التي تؤثر على قدرته على تسديد مبلغ القرض و اقساطه في موعد الاستحقاق.

-القيام بالتحليل المستمر للمركز المالي للزبون و مدى قدرتة على ادارة المشروع (تحليل الائتمان بشكل دوري -متابعة سجل تسديد الزبون في خدمة القرض -متابعة الحسابات و حركاتها و بالنسبة للاقراض عن طريق منح تسهيلات السحب على المكشوف فانه يتطلب من المصرف المراجعة الدورية و ادا ظهرت اية مشاكل فانه يمكن للمصرف اخد القرار برفض تجديد التسهيل او تخفيض حجمه).(1)

كما تشمل هده العملية ايضا المتابعة المستمرة للاصل الضامن المرهون و دلك للتاكد من عدم القيام الزبون بالتصرف فيه و عدم حدوث هبوط شديد في قيمته ففي حالة ظهور انخفاض شديد في قيمة الاصل الضامن فقد يطلب المصرف من الزبون تقديم ضمان اضافي

**الفرع الثاني-التامين عن القرض:**

يتم من خلال هده العملية شراء بوليصة تامين من طرف المقترض لتسديد الدين الموجود على عاتقة في حالة تحقق الحادث او الخطر مثل الموت او العجز او في حالة البطالة الازامية التي تعتبر حالة نادرة. وهناك 4 أنواع من التامينات (3):

**-التامين عن الموت:** هدا النوع من التامين محدود و يتوقف على مدة القرض و هدا النوع من التامين يضمن التعويض للاصل المتبقي الى الهيئة الدائنة باتباع جدول الديون في حالة و فاة المقترض. ادا كانت قيمة التامين اعلى من قيمة القرض فان الفائض يدفع الى ورثة المقترض.

هدا الاخير مكمل بضمان التسديد للاصل المتبقي الراجع الى العجز النهائي و المطلق نتيجة لمرض او حدث عرضي.

**-التامين عن البطالةالالزامي:** ذيتم بموجبه دفع كل او جزء من قيمة الدفعات الشهرية للقرض في حالة خسارة المقترض لدخله.

**-التامين عن الممتلكات:** يتم التامين عن الملكية (العرابات بالدرجة الاولى) المقدمة كضمان للقرض و تقوم بهده العملية الهيئات المقرضة.

-فالتامين االائتماني يوفر التغطية للدمم في حالة عجز المقترض او الضامن (ضمانات شخصية) في تسديد القرض او الاقساط المتبقية.

**-الفرع الثالث تقديم ضمانات:**

لتفادي المخاطر المحتملة من العملية الائتمانية تقوم البنك بتقويم قيمة القرض و على اساسه او ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب لتغطية كل من القرض و الفوائد معا و قد تعرف الضمانات "بانها تلك القيم المادية او المعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرته على التسديد" و قد تنقسم الضمانات الى ضمانات حقيقية و الاخرى شخصية".1

**-أولا الضمانات الحقيقية :**

و تتمثل في وضع شئ ملموس كضمان الدين و يمكن ان يكون هدا الشئ ملكا للمدين نفسه او يكون مقدما من الغير حيث يعطي هدا الشئ على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية لضمان استرداد القرض و من اهم هده الضمانات

الرهن العقاري و الرهن الحيازي الدي يضم كل من الادوات و الاثاث و معدات التجهيز و الرهن الحيازي للمحل التجاري. 2

**ثانيا-الضمانات الشخصية:** و هدا الاخير يتطلب و جود شخص ثالت طبيعي او معنومي يضمن السداد في حالة عدم قدرة المقترض بتنفيد التزاماته في تاريخ الاستحقاق و يضم كل من الكفالة و الضمان الاحتياطي 3

-الكفالة هو التزام او تعهد شخصي يلتزم بموجبها (كفيل)شخص معين بتنفيد التزامات المدين اتجاه البنك اد لم يستطيع المدين بالوفاء بهده الالتزامات عند حلول اجل الاستحقاق .

الضمان الاحتياطي التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية التجارية او جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين عليها على السداد(4).

بالنسبة ل Stiglitz&Weiss1981 ان طلب الضمانات مرتفعة القيمة تحث المقترضين باتخاذ مشاريع مرتفعة المخاطر ودلك لتغطية تكلفة الانتهاز المحققة من خلال اتخاد اصول المؤسسة كضمان كما يتم اقصاء الاعوان الأقل خطورة عند طلب ضمانات مرتفعة القيمة و الدين يمثلون النفور الضعيف للخطر , الزيادة من الضمانات المطلوبة تمكن من زيادة تطور مشكل الاختيار العكسي.

-لكن اظهرت دراسة BESTER 1985ان الضمان وسيلة من وسائل تقليل عملية التقنين ا لائتماني الموجه من طرف المستثمرين فان الضمان يستطيع ان يميز بين المقترضين الجيدين و السيئين و هده الاخير قدم الحجة ان القرض البنكي .

 يستطيع ان يختلف فيما يخص حجم الضمان و سعر الفائدة فالمقترض الجيد سوف يختار العقد دوي الضمان المرتفع و سعر الفائدة المنخفض اما السيء سوف العقد الدي يتضمن سعر فائدة مرتفع و ضمان منخفض القيمة .

فقد يتم تقديم ضمان في حالة اخفاق المشروع اما دفع سعر الفائدة يكون في حالة نجاحه وبالتالي المقترضين الجيدين سوف يقدمون ضمانات مرتفعة القيمة للتشوير بنوعيتهم.

فالضمانات على شكل عناصر الاصول او المساهمة الشخصية لدى المسير ترفع من خسائر المؤسسة والمقاول في حالة العجز عن السداد و لهدا السبب تشجع المؤسسة باتخاد مشاريع منخفضة الخطورة و بالتالي يعتبر الضمان وسيلة للحد من مخاطر سوء النية. 5

**الفرع الثالث-توزيع خطر القرض** ادا كان القرض دو قيمة كبيرة و مدته طويلة نسبيا فماعلى البنك الاتقديم جزء منه او نسبة من هدا القرض على مؤسسات مالية اخرى تجنبا لمخاطر عدم التسديد(6).

**الفرع الرابع-التنويع** يكون من خلال توزيع البنك قروضه على اكبر قدر ممكن من المتعاملين فيتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع واحد او معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل بل التنويع للقروض على صياغات او انشطة تجارية متباينة.

كما يقصد بالتنويع عدم تركيز الاقرض على مناطق معينة اد يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي و اسع. [[14]](#footnote-14)

**الفرع الخامس : كفاية راس المال راس المال**

يعتبر راس المال بمثابه تامين و غطاء لامتصاص الخسائر المتوقعة و التي يمكن حدوثها في المستقبل و تكون نتيجة عدم التاكد.

فهدا الاخير يمثل بالنسبة للجهات الرقابية احد الوسائل للرقابة على النشاط البنكي و لضمان حماية المودع و المستثمر تقوم البنوك بوضع الاجراءات و الضوابط و القواعد التي تهدف الى تحديد الحد الادنى المطلوب الاحتفاظ به من راس المال.

و قد تؤثر هده النسبة على القروض و استثمارات البنك التجاري حيث ان الجانب الاكبر التي يحصل عليها البنك تأتي عن طريق الودائع و الجزء الاخر يدخل عن طريق راس المال.

فيحاول البنك التجاري دائما الحفاظ على نسبة راس المال اى اجمالي الاصول عند نسبة معينة خوفا من حدوث خطر انخفاض قيمة الاصول عن الخصوم و من ثم لاتستطيع البنوك بسداد الالتزامات.

فقد يلزم البنك المركزي الجزائري جميع البنوك و المؤسسات التي تمارس نشاطها في الجزائر باحترام نسبة كفاية راس المال المحددة ب8 / ودلك حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تحث البنوك بضرورة الاحتفاط بمعدل كفاية راس المال مناسب يساوي او اكبر من 8بالمئة لتغطية المخاطر الكبرى المحتملة التى تتعرض اليها البنوك(8)

فقد وضعت بازل 1(1988) معيار نسبة كفاية راس المال التي يحدد الحد الادني من راس المال اللازم الواجب الاحتفاظ به من طرف البنوك لمواجهة المخاطر الائتمانية و هده النسبة تتكون من راس المال و الدي يتكون من راس مال اساسي(الاسهم العادية –الاحتياطات المعلنة) و راس مال تكميلي (الاحتياطات الغير معلنة و المخصصات العامة للديون و القروض المساندة) و قد تم تعديل هده النسبة سنة 1996باداج مخاطر السوق و اصبح النسبة كالاتي :

نسبة كوك =مجموع راس المال /الاصول المرجحة باوزان المخاطرة +مقياس المخاطر السوقية \*12.5

و قد صدرت اتفاقية بازل 2-- (2004) من اجل تغطية نقائص بازل- 1- و طلب من البنوك بتخصيص راس مال لمواجهة المخاطر التشغيلية و اصبحت نسبة كفاية راس المال .

نسبة كفاية راس المال=مجموع راس المال /الاصول المراجحة باوزان المخاطرة +12.5\*الراس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية +12.5راس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية. [[15]](#footnote-15)

**المطلب الثالث : التسيير العلاجي لمخاطر القروض**

مهما اتخاد البنوك جميع الاجراءات لتفادي مخاطر الائتمان لكن تستطيع ان تتغير الملاءة المالية للزبون و دلك راجع اما لعوامل داخلية او خارجة مثل سوء الادارة المالية او التغيرات الحاصلة في دورة الاعمال.

فتستطيع البنوك ان تستعمل تقنية التوريق او المشتقات لتحويل مخاطر القروض.

**الفرع الاول-عملية التوريق.**

لقد ظهرت عملية التوريق في السبعينيات والتي تتمثل في تحويل الديون الى اوراق مالية قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية من المقرض الاساسي الى مقرضين اخرين و دللك للحصول على السيولة. و دلك عن طريق مؤسسة التوريق(بنوك او شركات تامين اومؤسسة مالية).

فقد تقوم المؤسسة التي تمتلك قروض او اصول المتولد منها عوائد باختيار الاصول والقروض المراد نزعها من الميزانية و تقوم بجمعها في محفطة و تكون متجانسة يتم تحويلها الى المصدر و عادة ما تتكلف بهده العملية مؤسسة التوريق

Special vehicle purposeو سيتم اصدار اوراق مالية مدعمة باصول و تكون مصنفة ومسعرة حسب مستوى الخطر المتعلق بها super senior(AAA) ,sénior AA,A;mezanine BBB,BB.

ويتم بيعها للمستثمرين في السوق المالي و هؤلاء سوف يتلقون دفعات بنسبة ثابتة او متغيرة و دلك عن طريق حساب المؤتمن الممول عن طريق ناتج المحفظة و في بعض الاحيان المتنازل يضمن خدمة قروض المحفظة بجمع التسديدات او دفعات المقترضيين المبدئيين و يحاولها مقابل عمولات الي المؤتمن و بالتالي تعتبر عملية التوريق مصدر تمويل بديلي و يعتمد على تحويل خطر القرض سعر الفائدة و سعر الصرف من المتنازل الى المستثمر2.

**الفرع الثاني -استعمال المشتقات**

**اولا: تعريف المشتقات الائتمانية**

هي ادوات استثمارية متنوعة و سميت بهدا الاسم لانها مشتقة من ادوات استثمارية تقليدية مثل الاسهم والسندات و تعتمد في قيمتها على اسعار هده الادوات و تشمل المستقبليات و الخيارات و المقايضات2.

اما المشتقات الائتمانية فهي تصنيف خاص للادوات المالية و التي تتعلق قيمتها بخطر قرض المؤسسة مرجعية او عدة مؤسسات و هده الاخيرة تسمح بعزل خطر الائتمان و تبادله بين الاطراف المقابلة وتشمل مبادلات التعثر الائتماني و مبادلات العائد الكلي و ادوات الدين المرتبطة3

**ثانيا : أنواع المشتقات الائتمانية:**

**-1-المقايضات :**

هو التزام تعاقدي بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي او اصل معين مقابل تدفق او اصل اخر بالسعر الحالي و بموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد على ان يتم تبادل الاصل محل التعاقد في تاريخ لاحق.

وقد تنطوي انشطة المبادلات بشكل عام على مبادلة مخاطر تقلبات اسعار الفائدة او اسعار سعر الصرف او كليهما بين مقترضين او اكثر و دلك من خلال تحويل تيار من التدفقات المتوقعة في المستقبل و الدي تتسم بخصائص معينة الى تيار اخر من التدفقات النقدية في المستقبل بخصائص اخرى مختلفة4.

**2-العقود الآجلة :**

هو اتفاق بين البائع و المشتري لبيع او شراء موجود اساسي بتاريخ محدد في المستقبل و بسعر يتم الانفاق عليه في الوقت الحاضر وهي عقود شخصية لا يتم تداولها في الاسواق المالية المنتظمة..

فهي بدلك عقود دات طرفين يحتمل الحصول اي منهما على مكاسب او خسائر نتيجة التغيرات في المركز المرتبط بالعقود 5 .

3**-الخيارات :**

هي عقود تعطي لحاملها الحق في شراء او بيع اصل في المستقبل بسعر متفق عليه حين التعاقد لقاء دفع علاوة للطرف الاخر و هو غير ملزم التنفيد لحامله (مالك الخيار) فله الحق بالامتناع عن التنفيد اما الطرف الاخر فهو ملزم بتنفيد العقد عندما يرغب حامله القيام بالتنفيد.

و من الخيارات هناك تصنيفات تعتمد على معيار موعد التنفيد مثل الخيار الاوروبي و الامريكي فالفرق بينهما ان الاول منهما لا ينفد الا في تاريخ محدد اما الخيار الامريكي فيمكن ان ينفد في اي لحظة مند شرائه حتى تاريخ التنفيد المحدد.

الخيارات التي تتعلق بمعيار طبيعة العقد نوعين خيار الشراء الدي يعطي الحق لمالكه بشراء اي من الموجودات المالية و خيار البيع الدي يعطي الحق لمالكه في بيع الموجودات المالية لمحرر الخيار بسعر محدد في المستقبل (6).

**4-المستقبليات :**

هو التزام متبادل بين طرفين يفرض على احدهما ان يسلم الاخر او يستلم منه و بواسطة الطرف الثالث (الوسيط) كمية محددة من اصل او سلعة معينة في مكان و زمن محددين و بسعر محدد.

و عرفها البعض يانها عقود تعطي الحق في شراء او بيع كمية من اصل معين بسعر محدد مسبقا و ان يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل و يلتزم كل من الطرفين البائع و المشتري بايداع نسبة من قيمة العقد لدى السمسار الدي يتعامل معه بغرض حماية كل طرف من المشاكل التي تترتب على عدم مقدرة الطرف الاخر على الوفاء بالتزاماته (7).

**ثالثا : المشتقات الائتمانية :**

من اهم أنواع المشتقات الائتمانية نجد (8):

**1-مبادلات التعثر الائتماني:**

يتم تداولها في الاسواق الغير المنتظمة بطريقة شخصية و هده الاخيرة تعطي الحق لحاملها بمقابل دفعه لقسط الحصول عن تغطية من طرف بائع العقد في حالة تحقق حدث قرض لمؤسسة مرجعية( المدين) او على احدى الاصول المرجعية.

يشيرالاصل المرجعي، الاصل موضوع تحويل لخطر القرض يستطيع ان يتخد شكل قرض سند او اوراق مالية لمحفطة تجمع عدة اصول لمقترض او لعدة مقترضين.

ا تعتمد قيمة مبادلات التعثر الائتماني على جودة الاصل المرجعي فقط بل على جودة المكتتب الدي يشار اليه بالطرف المقابل ويعتمد ايضا على احتمال اخفاق الطرف المقابل و احتمال اخفاق المؤسسة و معامل الارتباط بينهم.

لا يستلم بائع العقد اي دفعات في حالة اخفاق الطرف المقابل عند تحقق حادث القرض.

**2-ادوات الدين المترابطة:**

يدمج هدا الاخير خصائص السند و الخيار الائتماني(مبادلات التعثر الائتماني) ومن خلال هدا العقد يتم الاستثمار في اوراق مالية التي يتعلق مردوديتها في فعالية المشتقة .

تقوم البنك بإصدار سندات دوي مبلغ متماثل مع دمتها وتقوم بدفع المبلغ الكلي للأصل في مواعيد الاستحقاق.

ان خاصية السند تعطي للمستثمر الحق بالحصول على فوائد واسترجاع الاصل عند استحقاقية اداة الدين المترابطة في حالة عدم تحقق حدث خطر القرض اما في حالة تحقق حادث الائتمان يتم تسديد قيمة الورقة بأقل من القيمة الاسمية.

**3-مبادلات العائد الكلي :**

عقد ثنائي يتم تداوله في اسوق غير منظمة و تستعمل البنوك هدا النوع من المشتقات بهدف التنويع في المحفظة ، هده الاداة تسمح بتحويل الخطر على الاداء الاقتصادي للأصل موضوع العقد لكن دون تحويل ملكية هدا الأصل، فمن خلال هدا العقد يمتلك البائع كل الميزات الاقتصادية للاصل بدون توافر لديه ملكية هدا الاصل.

وبهده العملية يتم تحويل تدفقات القرض (الاصل و الفوائد و العمولات) خلال فترة سريان العقد.من طرف البنك التي تقوم بالتغطية ضد خطر الطرف المقابل .

البائع يدفع بالمقابل لمشتري العقد فوائد دورية التي تمول وضعية المشتري للمشتقة في دمته و عند الاستحقاق ادا كان المبلغ للقيمة الاسمية موجب تقوم البنك بدفع القيمة الزائدة الى البائع اما في الحالة العكسية فسوف يقوم البائع بتغطية البنك في حالة الانخفاض. [[16]](#footnote-16)

**خلاصة:**

يتكون السوق الائتماني من نوعين من زبائن احدهما جيد و الاخر سئ و يتعلق مشكل عدم تماثل المعلومات على المستوى البنكي بالتمييز الغير الكافي لمستويات المخاطر المتعلقة بالزبائن و التي ينبثق منه عملية الاختيار العكسي.

و قد اظهر اكرلوف عدم تماثل المعلومات. و لتفادي خطر العجز عن السداد تلجا البنوك الى تقنين القروض و لكن من خلال عملية التشوير يستطيع الزبون طالب القرض دو الجودة الجيدة ان يتميز عن طالب القرض دو الجودة السيئة من خلال المشاركة في التمويل ,استخدام نسبة الأسهم المحازة و الاستدانة في المدى القصير او الرفع من راس المال كما تستطيع البنوك ان تستعين بالعلاقة التي تربطها مع زبونها على المدى الطويل لمنح القرض.

لكن العلاقة اصيل \_وكيل بين البنك والزبون تؤثر على عملية تحصيل الأموال من طرف البنك لان الزبون يحاول تحقيق اكبر ربح ممكن مما يجبره باتخاد سلوك انتهازي والتي تؤثر على قدرته على استرجاع الأموال المقترضة أما البنك فسوف تجد نفسها مضطرة بتوظيف تكاليف الرقابة من اجل متابعة تصرفات زبائنها.

فقد بعتبر خطر عدم تماثل المعلومات مصدر من مصادر الخطر الائتماني و بما ان الخطر الائتماني يمكن ان يؤثر على سمعة البنك وعدم قدرتها بتوفير الثقة لزبائنها المودعين فتقوم البنك باجرات تسييرية من خلال جمع كل المعلومات المتعلقة بطالب القرض و استخدام أساليب ووقائية (طلب الضمانات ,توزيع القرض) او الاعتماد على الأساليب العلاجية في حالة تحقق الخطر الائتماني باستعمال تقنية التوريق او المشتقات الائتمانية من خلال تحويل خطر الى جهة أخرى بهدف تحقيق سيولة.

**الفصل الثاني:**

**الدراسات السابقة حول خطر عدم تماثل المعلومات في البنوك**

**تمهيد**

سيتم في هدا الفصل التطرق الى مجموعة الدراسات السابقة التي تضمنت مشكل عدم تماثل المعلومات و تاثيره على عملية منح القروض.

**-الدراسات الأجنبية:**

**-الدراسة الأولى:**

الدراسة التالية اعدت من طرف (Dagobert Nagong) بعنوان

(Asymétrie d’information et rationnement du crédit banacaire dans les PME Camerounaises ) نشرت في (Revue de gestion Congolaise) عدد 20، بتاريخ 20/07/2015 ، صفحات 11-40.

عالجت هده الدراسة الاشكاليات التالية:

-هل هناك تباين في المعلومات بين البنك و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و هل هناك تقنيين للقروض البنكية ؟

-ماهي العوامل التي توضح عملية تقنين القروض البنكية في الكامرون ؟

و هدا الاخير وضع الفرضيات التالية :

-ان غموض المعلومة لدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤثر على عملية تقنين القروض بطريقة ايجابية .

-العلاقات طويلة المدى بين البنك و المؤسسسة تؤثر على عملية تقنين القروض بطريقة سلبية .

-القدرة على تقديم ضمانات من طرف المؤسسات لها تاثير سلبي على عملية تقنين القروض .

خطر ااستبدال الاصول من طرف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة له تأثير ايجابي على عملية تقنين القروض.

لدراسة العينة المكونة من 93مؤسسات متوسطة و صغيرة استعمل هدا الاخير المنهج الكمي و هدا الاخير استعمل طرق الانحدار المتعدد و التحليل بالمركبات الاساسية الانحدار اللوجستي و توصل الى النتائج التالية :

-معظم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لا يمتلكون وثائق مالية موثوق فيها و بالتالي سيزداد خطر عدم تماثل المعلومات .

-اسباب تقنين القروض تعود الى صغر عمر و الهيكل و قلة الموظفين في هده المؤسسات .

-ان عدم تسديد هده المؤسسا ت غالبا ديونها في موعد الاستحقاق و نقص التدفقات في الخزينة يوضحان النسبة العالية لعملية تقنين القروض.

-كل من خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدم تاكد من نجاح المشروع يؤثران في عملية تقننن القروض بطريقة ايجابية.

-العلاقة المتواجدة على المدى الطويل بين البنوك و المؤسسات و كدلك قدرة المؤسسة على تقديم ضمانات لهم اثر سلبي على عملية تقنين القروض البنكية.

-خطر ااستبدال الاصول من طرف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة له تاثير ايجابي على عملية تقنين القروض.

فمن خلال الدراسة الميدانية اثبت هدا الاخير الفرضيات الموضوعة.

**-الدراسة الثانية :**

الدراسة التالية اعدت من طرف دكتور علي يوسف و دكتور ربيع سما بعنوان "دور القدرة التنبوئية للارباح في تخفيض عدم تماثل المعلومات "

المنشورة في مجلة جامعة البعث المجلد 39العدد49عام 2017 عددالصفحات11 -40.

هده الدراسة عالجت الاشكالية التالية هل تؤدي القدرة النبوئية للأرباح الى تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق دمشق؟

-وهدا الاخير وضع الفرضية التالية تؤدي القدرة التنبوئية للأرباح الى تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق دمشق.

-لدراسة العينة المتكونة من 24شركات المساهمة العامة في سوق دمشق للأوراق المالية استعملا المنهج الكمي وتوصلا الى النتائج التالية:

ان قيام الادارة من موقعها في المنشاة كوكيل عن المساهمين بإيصال معلومات خاصة متعلقة بالأرباح من خلال الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية مما يؤدي الى زيادة القدرة النبوئية للتقارير المالية.

-تلعب الارباح المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية و المعدة وفق اساس الاستحقاق دورا مهما في تعزيز توقعات المستثمرين فيما يتعلق بالعائدات المتعلقة بالأسهم مما ينعكس ايجابيا في زيادة القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية.

 -يمكن تقييم اداء الادارة و مستوى تماثل المعلومات بينها و بين الاطراف الاخرى دات الصلة من خلال المعلومات المفصح عنها في الارباح لاسيما الاعتراف النقدي المرتبط مباشرة بالعوائد و هدا الامر يعتبر مؤشرا على قدرة المنشاة الحالية و المستقبلية في توليد تدفقات نقدية.

-ان الحفاظ على مبدا توقيت الاعتراف بالتدفقات النقدية المتعلقة بالارباح يزيد من ثقة المستثمرين في التقارير المالية المنشورة لاسيما فيما يتعلق برقم الربح المحاسبي مما يؤثر ايجابيا في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق دمشق للاوراق المالية.

-القدرة التبوئية للارباح تؤدي الى تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق دمشق للأوراق المالية .

**-الدراسة الثالثة:**

الدراسة التالية اعدت من طرف" عبد الرحمن محمد سليمان رشوان" بعنوان " قياس اثر الممرسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات و انعكاساته على جودة الارباح المحاسبية" المنشورة في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية المركز الجامعي لتمانغست -الجزائر-عدد الطبعة 11جانفي 2017صفحة 404-438.

-هده الدراسة عالجت الاشكالية التالية و التي تكمن في التساؤلات التالية

\*هل يوجد اثر للممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الارباح المحاسبية

\*هل يوجدة اثر لا نخفاض جودة الارباح على زيادة مخاطر عدم تماثل المعلومات و زيادة تكلفتها.

هل يوجد اثر للافصاح و الحوكمة على تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات و زيادة جودة الارباح المحاسبية.

و هدا الاخير وضع الفرضيات التالية

 يوجد اثر للممارسات المحاسبية الخاظئة لطاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الارباح المحاسبية

يوجد اثر لا نخفاض جودة الارباح على زيادة مخاطر عدم تماثل المعلومات و زيادة تكلفتها

يوجد اثر للافصاح و الحوكمة على تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات و زيادة جودة الارباح المحاسبية

لدراسة العينة المكونة من 80محاسب متواجدين على مستوى الشركات التابعة لقطاع الاستثمار المندرجة في بورصة فلسطين للاوراق المالية استعمل المنهج الكمي باستخدام اداة الاستبيان وتحليلها بواسطة البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية spss

هدا الاخير توصل الى النتائج التالية

المعلومات المعدة من طرف الادارة تقدم بشكل غير كافي او مماثل للحقيقة و هده الاخيرة سبب من اسباب عدم تماثل المعلومات.

تعاني القوائم المالية والتقارير من نقص في المعلومات و بالتالي يكون هناك عدم تماثل المعلومات المقدمة للاطراق المستفيدة

تعد تسريب المعلومات من أبعاد ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويترتب عليها أن فئات معينة من الأشخاص تسعى للحصول على معلومات خاطئة وعلى أثرها يتم اتخاذ القرارات غير السليمة.

 يعتبر انخفاض جودة المعلومات له أثر كبير في زيادة عدم تماثل المعلومات، وزيادة في تكلفة رأس المال، وانخفاض جودة الأرباح

ظاهرة عدم تماثل المعلومات ترجع إلى نقص المعلومات وهو يعني عدم كفاية المعلومات المقدمة للمستثمرين والمساهمين والدائنين عن الأرباح المحققة مما يؤثر على جودتها والتي تحجبها عنهم الإدارة وهم مطالبون باتخاذ قرارات هامة.

كل من الحوكمة و الافصاح يلعبان دورا مهما في تخفيض طاهرة عدم تماثل المعلومات مما يؤدي الى زيادة جودة الارباح المحاسبية و تخفيض تكلفة المعلومات.

 يوجد أثر لانخفاض جودة الأرباح على زيادة مخاطر عدم تماثل المعلومات وزيادة تكلفتها.

**-الدراسة الرابعة:**

الدراسة التالية اعدت من طرف Mireille Koumetio Kenfack

بعنوان "L’obtention du crédit bancaire par les PME au Cameroun" ,نشرت في مجلة

Afrique et dévoloppement -volume-xl1- 2016-PAGES121-158.

عالجت هده الدراسة الاشكالية التالية "ماهي المحددات الحقيقية لمستوى الاستدانة البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكامرون و بطريقة اخرى ماهي الرافعات المستعملة من طرف مسيري المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الدين تحصلوا على القرض ؟"

و هده الاخيرة وضعت الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: المتمثلة في كلما كان المسير متمسك بعامل السرية المتعلق بالمعلومات لدى مؤسسته، كلما انخفضت له الفرصة من الاستفادة من القرض البنكي.

الفرضية الثانية: ان التمسك المسير باستقلالية مؤسسته لة تاثير سلبي على مستوى الاستدانة البنكية.

الفرضية الثالثة: ان عامل عدم التأكد لدى مسير المؤسسة في الكاميرون وسببه المحيط يؤثر بطريقة سلبية على مستوى الاستدانة البنكي.

الفرضية الرابعة: حق المساهمة لدي مسير المؤسسة له تأثير ايجابي على مستوى الاستدانة البنكية.

الفرضية الخامسة: التزام المسير في الشبكات الاجتماعية له تأثير ايجابي على مستوى الاستدانة البنكية للمؤسسته.

الفرضية السادسة: الثقة الموجودة من طرف المسير بين المؤسسة والبنك و كدلك التزاماته في هده العلاقة لهم تأثير ايجابي لمستوى الاستدانة البنكية للمؤسسة.

الفرضية السابعة: وجود ارتباط الهوية بين المسير واعضاء الفريق للتسيير في البنك يؤثر ايجابيا على عملية الحصول على القرض.

-لدراسة العينة المكونة من 93مؤسسات استعملت هدا الاخيرة المنهج الكمي فاستخدمت طرق التنقيظ و التحليل بالمركبات الاساسية و و طريقة الانحدار المتعددو هده الاخيرة توصلت الى النتائج التالية:

ان كل من عاملين تماسك المسير لسرية المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وتمسكه بالاستقلالية لهما تأثير سلبي على عملية الحصول على القرض و هدا النوع من التصرفات من خصائص بلد الكاميرون.

ان تشوه واختلاف المعلومات الممتلكة لدى المسيرين والمعلومات المعطاة للبنك لها نتائج على قرار التمويل وتقييم مستوى الخطر و بالتالي على الحصول على القرض البنكي.

 -كما ان النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار الفرضتين الثالثة والسابعة تبين ان عامل عدم التأكد لا يؤثر على مستوى الاستدانة البنكية للمؤسسات، ان النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار الفرضيات الرابعة والخامسة و السادسة تظهر ان للحق المساهمة و التزام المسير في الشبكات الاجتماعية و الثقة المتواجدة بين المسير و موظف البنك لهم تأثير ايجابي على مستوى الاستدانة البنكية لمؤسسات.

وبالتالي نتائج هده الدراسة تظهر بصفة كلية ان حق المساهمة لدى المسير و التزامه في الشبكات الاجتماعية و الشفافية في التسيير و الحوكمة الجيدة هم من العوامل التي ادت الى الحصول على القرض من المصاريف.

**-الدراسة الخامسة :**

الدراسة التالية اعدت من طرف عبد الرحمن رشوان بعنوان اثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات و تكلفه راس المال في اطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المنشورة في مجلة ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير العدد السادس سبتمبر 2017صفحات 310-339.

هده الدراسة عالجت الاشكالية التالية :

هل يوجد اثر لتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على استخدام التحفظ المحاسبي ؟

هل يوجد اثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات و على تخفيض تكلفة راس المال في اطار المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية؟.

و هدا الاخير وضع الفرضيات التالية :

 يوجد اثر لتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على استخدام التحفظ المحاسبي.

يوجد اثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات و على تخفيض تكلفة راس المال في اطار المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية .

لدراسة العينة المكونة من المدراء و رؤساء الاقسام و المحاسبين العاملين بالاقسام المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين البالغ عددهم150مفردة استخدم المنهج الوصفي التحليلي و استخدم اداة الاستبانة و لتحليلها استند لبرنامج spss

و هدا الخير توصل الى النتائج التالية :

زيادة التحفط المحاسبي يؤدي الى زيادة مستوى ملائمة و موثوقية و جودة المعلومات المالية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات

تساهم المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية و التحفظ المحاسبي في زيادة جودة الارباح و استمراريتها و قدرة المساهمين على التبؤ بالتدفقات المستقبلية.

يقلل التحفظ المحاسبي من تكلفة راس المال و حالة عدم التاكد من المعلومة المالية كما يخفض من تكاليف الوكالة.

يساهم التحفظ المحاسبي في تحسين اداء الادارة .

المعلومات المتماثلة المقدمة من طرف الشركة لها دور بارز في تحديد قرارات التمويل وهيكل راس المال.

يساعد التحفظ المحاسبي الاطراف التي تعتمد على المعلومات المالية في اتخاد قرارتها الاستثمارية بشكل رشيد.

**-الدراسة السادسة:**

 الدراسة التالية مقدمة من طرف TUAN ANH PHUNG من خلال رسالة دكتورة تخصص تسيير المعنوانة ب

rationnement du crédit des PME-cas Viêtnam » «Le

تحت اشراف Jean Laurent Viviani مناقشة في جامعة Montpellier -1-للعلوم الاقتصادية و التسييرية

 بتاريخ 17/12/2009 .

 و التي عالجت الاشكاليات التالية :

ماهي العناصر التي تشرح عملية تقنين القروض على المستوى النظري و الميداني و ماهو مدى تاثير تقنين القرض على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفيتنام ؟

هل تساهم عوامل المحيط المالي (ثقافي -جغرافي او قانوني)في خلق خاصيات لسوق القرض القيتانمي؟.وهل التخفيض من عملية تقنين القروض للمؤسسات الصغيرة و الكبيرة ممكنة ؟ووضع هدا الاخير الفرضية التالية:

-المؤسسات دات النتيجة السلبية تفكر دائما بان طلب القرض سوف يتم رفضه.

-لدراسة العينة المكونة من 355مؤسسة متوسطة و صغيرة خاصة اثناء الفترة الممتدة من7جانفي الى 15 افريل 2009استعمل المنهج الكمي و دلك من خلال استخدام طريقتي الاحصاء الوصفي و تحليل المعطيات و دلك لتحليل الاستبيان المتكون من المتغيرات التالية (متغير الرضا الدي يخص تكلفة خدمة الائتمان -نتيجة طلب القرض, متغير المهارة لدي المسير’ الضمان المقدم, حجم المؤسسة, المتغير الجغرافي, متغير المردودية, متغير العلاقة بنك- زبون و متغيرات عمر المؤسسة ومتغير المخاطر المالية و التجارية و التسييرية و المالية) و هدا الاخير توصل الى النتائج التالية :

-هناك تغيرات كبيرة ايجابية في السوق لكن لا تستجيب بفعالية للحاجيات المتزايدة للقرض .

-هناك تقنين كبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفيتنام و هده الظاهرة تتعلق بخصائص المسييرين و المديونية الكبيرة للمؤسسة و كما ان الحجم الصغيرللمؤسسة و المسير لهما دور في عملية تقنين القرض فاد لم يكون المسير موظف حكومي من قبل لا يتم منح القرض للمؤسسة.

-الموقع الجغرافي يؤثر على عملية منح القروض فالمؤسسات المتواجدة في الريف تخضع لعملية تقنين القروض.

-المؤسسات التي يطلب منها تقديم ضمانات مرتفعة تخضع لعملية تقنين القروض.

-المؤسسات الصغير و المتوسطة دو درجة مرتفعة من المخاطر التجارية مثل المؤسسات المستوردة و المؤسسات التي تتعامل مع عدد صغير من الزبائن تعاني قليلا من عملية تقنين القروض.

-كل من عوامل عدم تماثل المعلومات في السوق الائتماني و غياب اقسام دراسة المشاريع و المتابعة و كدلك الخوف من تحمل المسؤولية في حالة العجز عن السداد تحث البنوك على طلب ضمانات .

-ان الحجم المقاس بعدد الموظفين ومدة العلاقة البنكية لا تؤثر على قرار طلب الضمانات.

-مهماان المؤسسات القديمة هي الاكثر تشاؤما فيما يخص قبول منح القرض لكن لهم الافضلية و الاولوية و هدا يعني ان نتيجة طلب القرض في بعض الاحيان تختلف على ما كان متوقع و ان هناك فعلا ظاهرة عدم تماثل المعلومات في السوق الائتماني للفيتنام و اهتمام البنوك بالضمانات له تاثير على قبول منح القرض لكن تقوم هده الاخيرة بعملية التقنين عندما يكون المبلغ المطلوب يفوق عتبة تعتبر حرجة.

**-الدراسات الجزائرية:**

**-الدراسة الاولى :**

الدراسة التالية مقدمة من طرف دكتور سنوسي قويدر من خلال رسالة ماجستر تخصص علوم تسيير تحت عنوان

« la relation asymétrique: banque –client cas BDL »

مناقشة في جامعة ابوبكر بلقايد -تلمسان- 2008-2009 ,تحت اشراف الاستاد بندي عبد الله عبد السلام و التي عالجت الاشكالية التالية: ماهي طبيعة الخطر الواجب على البنك بتسييره لصالح الزبائن؟ و قد جاء هدا الاخير بثلاث فرضيات المتمثلة في :

-وجود تباين في المعلومات من خلال علاقة بنك -زبون يرفع من خطر عدم السداد.

-هناك ميكنيزمات تسمح بتفادي مشكلة المعلومة و التي تسمح بتحديد طبيعة عدم تماثل المعلومات.

-ان تسيير و تقييم مخاطر القروض تتم و فقا لقواعد تكون مقبولة عامة، فماهي الاجراءات و الاحتياطات الواجب اتخادها للحماية من مخاطر القروض؟.

-لدراسة العينة المكونة من 74اشخاص حيت 34منها موظفين اما الباقي زبائن استعمل هدا الاخير المنهج الكمي المتمثل في طريقة الاقصاء الاحصائي و توصل الى النتائج التالية :

وجود عدم تماثل المعلومات على مستوى البنك (في الداخل ودلك على مستوى الهيكل التنظيمي والمصالح) و في الخارج (شركاء البنك و مع الزبائن خاصة).

-وجود علاقة متباينة بين البنك و الزبون بنسبة مرتفعة و مهما و جود عامل الثقة بين البنك و الزبون لكن تتخذ البنك اجراءات لتفادي خطر الائتمان و دلك بأخذ الضمانات.

اعتراف الزبائن بان البنوك لا تستجب لمتطلباتهم و دلك راجع الى مشكل عدم تماثل المعلومات .

ان استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال هو احسن الطرق لتحسين خدمات البنك -الزبون.

**-الدراسة الثانية:**

الدراسة التالية مقدمة من طرف مدوش ياسين من خلال رسالة ماجستر تخصص تسيير المؤسسات تحت عنوان

 « Problématique d’évaluation du risque de crédit des petites moyennes entreprises en Algérie »

مناقشة في جامعة مولود معمري -تيزي وزو -2011 تحت اشراف الاستاد قندوزي ابراهيم و التي عالجت الاشكالية التالية:

ماهي المشاكل الملقاة من طرف البنوك اثناء تقييم مخاطر القروض المتعلقة بالمؤسسات متوسطة والصغيرة و ماهي الميكنيزمات المستعملة لتقليص هدا الخطر في اطار العلاقة بنك-مؤسسة متوسطة و صغيرة؟

و ضع هدا الاخير الفرضيات التالية :

-تعاني البنوك العامة من نقص و عجز فيما يتعلق بالمعلومات على المستوى الاقتصاد الجزئي و المتوسط و الكلي اثناء تقييم خطر القرض للمؤسسة المتوسطة و الصغيرة.

هدا العجز في المعلومات والدي يؤدي الى زيادة من إدراك الموظفين في البنك للخطر المرتفع المتعلق بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، يكون من خلال تمثيل الخطر مصدر اتخاد القرار.

-في سياق غموض المعلومة المتعلقة بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة ،تقييم و مراقبة خطر القرض المتعلق بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك العامة الجزائرية مرتكز على اداة التحليل المالي التقليدي و هدا الاخير يعتبر حتمي و لكن يبقى غير كافي حيث ان موظف البنك يستعمل مختلف المعلومات لكن مهما دلك تكون غير كافية و يرتكز ايضا هدا الاخير على خصائص غير موضوعية تلعب دور التمييز في اتخاد قرار منح القرض للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و فيما يخص الميكنيزمات و المراقبة في اطار علاقته مع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة يستند هدا الاخير الى عدد محدود لهده الميكنيزمات.

-لدراسة العينة المكونة من 34 موظف استعمل هدا الاخير المنهج الكمي بالاعتماد على التمثيلات البيانية لتحليل نتائج الاستبيان و هدا الاخير توصل الى النتائج التالية :

-معاناة البنوك العامة من نقص في المعلومات اثناء تقييم خطر القرض و صعوبة هده الاخيرة بتمييز خطر القرض المتعلق بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة .

في سياق غموض المعلومة التقييم و مراقبة خطر القرض،لمؤسسات صغيرة و متوسطة من طرف البنوك العمومية الجزائرية ,مرتكز على اداة التحليل المالي التقليدية.

هده الاخرة ترتكز على عدد محدود من الميكنيزمات الماخودة من نظرية المالية للعقود للحد من مخاطر الاختيار العكسي و الانتهازية و خطر سوء النية .

استعمال البنوك معطيات محاسبية و مالية لاتخاد قرار منح او رفض القرض.

**-الدراسة الثالثة:**

الدراسة التالية اعدت من طرف استاد بومدين محمد و تلمساني حنان بعنوان النظم الاحتزازية لتسيير الخطر البنكي وفق مقترحات بازل-2- كالية للحد من مشكل عدم تماثل المعلومات .

"دراسة ميدانية على فروع البنوك الجزائرية -ولاية سعيدة- المنشورة في مجلة البشائر الاقتصادية العدد الثاني ،جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان ،ديسمبر 2015،صفحات138-128.

-عالجت هده الدراسة الاشكالية التالية هل يمكن للبنوك تطبيق متطلبات بازل 2-خاصة في ظل سعي بنك الجزائر لتعميم هده المتطلبات؟

ووضعا الفرضيات التالية :

لاتمتلك البنوك الجزائرية المقومات اللازمة لتطبيق المعايير الجديدة الخاصة باتفاقية بازل 2 خاصة فيما يتعلق بأساليب قياس و تحديد كل من مخاطر الائتمان و السوق و المخاطر التشغلية.

وجود قصور كبير في دور السلطات الرقابة فيما يتعلق بالمراجعة الرقابية لطرق التقييم المتبعة من طرف البنوك الجزائرية لتحديد معدل كفاية راس المال.

لا تلتزم البنوك الجزائرية بقواعد الشفافية و انضباط السوق الواردة في اتفاقية بازل-2-.

لدراسة العينة المكونة من 34 اطار (موظفين في البنك) استعملا المنهج الكمي من خلال استخدام الاسلوب الاحصائي المبني على تحليل الاستمارة و توصلا الى النتائج التالية:

-وجود موافقة ضعيفة على ان البنوك الجزائرية تمتلك المقومات اللازمة لتطبيق معايير بازل 2 كما ان البنوك الجزائرية تجد صعوبات كبيرة في فهم وتطبيق دعائم بازل-2-حيث ان البنوك تعاني من الاختلالات التالية (عدم توافر الموارد المناسبة للبنك من اجل تلبية احيتاجات الاستثمار ،غياب انظمة المخاطر و جمع المعلومات و غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية الدي جعل تطبيق مبادئ بازل امرا مستحيلا .

**-الدراسة الرابعة:**

دراسة مقدمة من طرف فقيه فاطمة الزهراء من خلال رسالة دكتورة تخصص مؤسسات، بنوك ومالية بعنوان:

« Etude de la relation crédit –information à travers la mise en place des bureaux de crédit : essai de modélisation en données de panel ».

المناقشة تمت في جامعة ابوبكربلقايد-تلمسان -2013-2014تحت اشراف الاستاد بن حبيب عبد الرزاق والتي عالجت الاشكالية التالية:

هل انشاء او وضع اداة لتوزيع المعلومات المتعلقة بالقروض ودلك باستعمال مكاتب القروض سوف تؤثر على عملية الاقراض و العجز عن السداد؟

ووضعت هده الاخيرة الفرضيات التالية :

الاجهزة المستعملة لتوزيع المعلومات المتعلقة بالقرض لها تأثير ايجابي فيما يتعلق بعملية منح القروض.

وجود انظمة لتوزيع المعلومات المتعلقة بالقروض تستطيع ان تقلل من العجز عن السداد.

لدراسة العينة المتكونة من 30دولة للفترة 1997-2011استعملت هده الاخيرة المنهج الكمي و استخدمت اسلوب الانحدار الخطي البسيط و الانحدار المتعدد برنامج econometric views

و توصلت الباحثة الى النتائج التالية :

ان وجود انظمة على ملاءة المقترضين ان كانت خاصة او عامة المعدة في الدول تساهم في تحسين جودة القروض المقدمة و تعمل على تسهيل التمويل البنكي .

التوزيع الامثل للمعلومة بين المقرضين يرفع من عملية تقديم القروض كما ان الافصاح الشامل للمعلومة عن القرض يستطيع من تخفيض من اثر العجز عن التزامات القروض.

**-الدراسة الخامسة :**

الدراسة التالية اعدت من طرف Mohamed Touati وAbdel Kader Gliz بعنوان

de crédit et qualité de l’information comptable en Algérie » «Estimation du risque و المنشورة في مجلة مركز البحث في الاقتصاد المطبق سنة2011-2012صفحات 5-29.

تهدف هده الدراسة بتحليل تاثير جودة المعلومة المحاسبية على دراسة خطر القرض ودلك مقارنة مع الوضعية السائدة في الاقتصاديات المتقدمة.

و الطرق المختارة تمثلت في النمادج الاحصائية لتقييم الخطر حيث هده الاخيرة تتاثر بالمعلومة المحاسبية و ان هده النماذج الاحصائية يستخرج منها في بعض الاحيان مجموعة من العوامل المفسرة للعجز مثل المديونية و المردودية و السيولة.

كما ان هده الدراسة تهدف بمعرفة اد هده النماذج (AHLSON1980 ,ALTMAN ET SABATO 2005) مناسبة في الجزائر و مدى استجابة البنوك الجزائرية في استعمال المعلومة الاضافية المقدمة من طرف مصادر خارجية.

فالاشكالية المطروحة تمثلت فيما يلي :هل هده النماذج تظهر اد المعلومة الاضافية تحسن تقييم الخطر و التي تظهر فعالية البنوك في البحث عن هدا النوع من المعلومة؟

لدراسة العينة المكونة من 118قروض لدى بنك جزائري خلال الفترة نهاية2004-2005 استعملا المنهج الكمي المتمثل في طريقة القرض التنقيطى و الانحدار اللوجستي.

 حيث لكل مؤسسة ثم جمع 140معلومات تتعلق بالعمر و قطاع العمل و الموظفين و القروض الممنوحة (نوعها, مبلغها والضمانات) و اختبار ROC.

و هؤلاء توصلا الى النتائج التالية :

اظهر نمودج logit ان على غرار الاقتصاديات المتقدمة فنسب المديونية و الخزينة هم مؤشرات تمييزية و دلك مهما وجود نقائص في القوائم المالية لدى المؤسسات الخاصة.

-لا تلعب المردودية دور تمييزي ودلك راجع الى الارتكاز الكبير المؤسسات السليمة في تسيير ارباحها و ان المؤسسة العاجزة تحاول اظهار نتيجة محاسبية سليمة و دلك لدعم طلب القرض و هؤلاء الاستراتيجيات تؤدي الى تشابه المردودية المفصح عنها.

-الاستقرار عير الزمن لربح الاستغلالية له دلالة حيث ان دور هدا القياس الخاص بالمردودية يمثل اشارة من طرف المؤسسة السليمة التي تحاول التمايز من المؤسسة العاجزة.

-التقليل من التاثير السلبي لعدم تماثل المعلومات يكون من خلال الحصول على معلومة خارجية حول المؤسسة.

تسمح كل من المعلومات المحاسبية والوضعية الضريبية و الشبه الضريبية بتحسين تقييم احتمالية العجز بطريقة فعالة.

**-الدراسة السادسة :**

الدراسة التالية اعدت من طرف Bia Chabane ,Si Lekhal Karim,Madouche Yacine بعنوان

Le fianacement relationnel :une réponse au rationnement de crédit des petites –moyennes entreprises Algériennes

و التي نشرت في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية –العدد 12-2017 و عالجت هده الدراسة الإشكالية التالية :

هل القيود المالية تضع شروط ليومية مقاولين القطاع الخاص ومؤسساتهم ؟

ووضعت الفرضيات التالية :

-البنوك الغير المركزية متمكنة بالقيام بتمويل مبني على العلاقة مع الزبائن –مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

-يقلل التمويل المبني على العلاقة من تقنين القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السوق الائتماني.

- يمثل التمويل المبني على العلاقة، تخفيض لتكلفة وربح في الإنتاجية للبنوك والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

-يسمح التعدد البنكي بتخفيض تكاليف القرض لكن يؤدي أيضا الى تخفيض الحصول على القروض.

\*لدراسة العينة المكونة من 3بنوك (بنك وطني عام ومصرفين دوي راس مال خاص)، استعمل المنهج النوعي و دلك بالاعتماد على أسلوب المقابلة و توصل هؤلاء الى النتائج التالية:

-يسمح التمويل المبنى على العلاقة البنكية بتحسين عملية الحصول على التمويل للمؤسسات، يقلل أيضا من اقصاء المؤسسات على مستوى السوق الائتماني.

يسمح التمويل المبني على العلاقة ,للبنوك بتحسين عوائدها و دلك من خلال التنويع لأرباحها ودلك عن طريق تفاعل لعلاقة بنك-زبون بطريقة مستدامة و بنطاق واسع.

-استعداد البنوك العامة وقيام هده الأخيرة ببناء علاقات مع زبائنها-مؤسسات متوسطة صغيرة تعتمد على الثقة.

-يشكل التمويل المبني على العلاقة حل لتقنين القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق الائتماني الجزائري و دلك عن طريق التحويل الأمثل للمعلومات بين طرفي العقد (البنك و مسييرون المؤسسات).

-ضرورة تحسين جودة الوثائق المحاسبية و تدريب المقاولين الجدد المفتقرين للتجربة المتعلقة بطرق التسيير .

-يمثل التمويل المبني على العلاقة ربحا في الإنتاجية لمنظمات الائتمان وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدا الربح ناتج لتسهيل شروط التمويل و لتخفيض من تكاليف الوكالة، متابعة القروض الممنوحة.

-لا يقلل تعدد البنوك من طرف الزبون بالضرورة التكاليف البنكية و لا يحسن شروط عملية الحصول على القرض بدرجة عالية.

اثبت هدا الأخير الفرضيات الثانية و الثالثة لكن لم يثبت الأولى اما الفرضية الرابعة تم نفيها .

ويمكن استخلاص من هده الدراسات ان وجود تباين في المعلومات تؤدي الى عملية تحصيص القروض، كما تعتمد البنوك على

مجموعة من العوامل لمنح القروض والأساليب التي من خلالها يمكن معرفة نوعية الزبون طالب القرض و قد أظهرت الدراسات السابقة أيضا ان كل من العلاقة المتواجدة على المدى الطويل بين البنك و طالب القرض و قدرة هدا الأخير بتقديم ضمانات يقللان من تحصيص القروض.

**الفصل الثالث:**

**دراسة ميدانية على مستوى بنكيBNA و NATEXIS**

**تمهيد:**

سنحاول في هدا الفصل اسقاط الجانب النظري من الدراسة على واقع البنوك الجزائرية المحلية و الأجنبية و المتمثلة في البنك الوطني الجزائري

و البنك الخاص NATIXIS لمعرفة مدى مدى تسيير البنوك الجزائرية المخاطر المتعلقة بالائتمان .

فهدا العمل الميداني سيساعدنا على جمع معلومات من المجتمع موضوع الدراسة ،لاثبات الدراسة النظرية بالدراسة الميدانية .

وقمنا بتقسيم هدا الفصل الى مبحثين و هما:

المبحث الأول: تقديم البنك الجزائري الوطني و بنك NATIXIS.

المبحث الثاني: عرض و تحليل النتائج.

**المطلب الأول**: التعريف العام للبنك الجزائري الوطني.

**الفرع الأول**: تاريخ و تطور البنك.

لقد كان ميلاد البنك الوطني الجزائري سنة1966بموجب المرسوم الرئاسي 66-178المؤرخ في 13 جوان 1966 ،حدثا هاما يندرج ضمن استراتيجية قيادة الدولة الجزائرية المستقلة في استعادة سيادتها على مختلف مرافق الحياة.و لتاكد دلك تم مع بداية شهر جويلية 1966شراء ملكية القرض العقاري للجزائر و تونس الدي كان يحوز وقتها على 60وكالية .مهامه في تمويل النشاط الفلاحي مهما مكنه في ظرف قصير لم يتجاوز الستة اشهر أي مع بداية 1967من امتلاك جميع المؤسسات التابعة للقرض الفلاحي و الصناعي و التجاري.

مما وسع من سبكة البنك التي أصبحت تضم 71و كالة مع نهاية جوان1968.

ان هدا التطور السريع للبنك الجزائري الوطني اهله لا ن يصبح اول بنك في البلاد يغطي احتياجات التنمية الوطنية المنشودة انداك في شقيها الفلاحي و الصناعي بدرجة أولى إضافة الى قطاعات أخرى حيوية كالنقل الجوي و النقل بالسكك الحديدية .و هي مهام نتجة عنها تضاعف في عدد الوكالات التي بلغت 216وكالة في سبتمبر 1982.

ان هدا النشاط المكثف للبنك في الاقتصاد الوطني و تعدد مهامه و توسعها .دفع بالمسؤولين الى التفكير في إعادة هيكلة البنك بانشاء بنك اخر من رحم هده البنك و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية في أكتوبر 1982.1

في سنة 1988 تم اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري منها:

-خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.

-حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.

-حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن وبتاريخ 05سبتمبر 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض.

**الفرع الثاني: نشاط و مساهمات البنك.**

يتميز نشاط البنك الحالي بتحولات و تطور المحيط و الادماج في السوق لمنتجات جديدة حيث سجل البنك الوطني الجزائري اعادة هيكلة وكالاتها لإعادة التأهيل. الوكالة هي واجهة البنك لانه من خلال هذا الكيان و فعالية نظامه و احترافية موظفيه يمكن رؤية صورة البنك.

في أواخر سنة 2015 اطلق البنك الوطني ورشة تنظيمية مست جميع اقسام الوكالات. هدف التنظيم الجديد هو تعريف و اعطاء المهام لكل متداخل لتحسين نوعية الخدمة للزبون، حيث يمكن حصر نشاط و مهام البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- توظيف الاموال المتحصل عليها من قبل العملاء.

- اكتساب خصم او شراء كل الاوراق التجارية و المالية.

- تنفيذ كل عمليات اعتماد لحساب الدولة، سواء كان ذلك بضمان او بدونه.

- ايجار الخزائن .

- مراسلة البنوك الاجنبية.

- قبول ودائع الاموال من الجمهور في حسابات تحت الطلب او لأجل.

- تقديم مساعدات للدولة و للهيئات العمومية.

الفرع الثاني: فروع ومساهمات البنك .

- صندوق الودائع البنكية

- معهد التكوين البنكي.

- شركة الخدمات و التجهيزات الامنية.

- شركة النقد الالي و العلاقات التلقائية بين البنوك.

- الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات.

- شركة الجزائر للتسوية.

- شركة الاستثمار الفندقي.

- المعهد الجزائري للدراسات المالية العليا.

- صندوق ضمان قروض الاستثمار.

- مركز المقاصة البنكية.

- شركة القروض العقارية.

- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة.

- شركة الاستثمار المالي.

- الشركة الوطنية للائتمان الإيجاري.

- شركة الترقية العقارية.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة البنك الوطني الجزائري**

**الفرع الاول: الهيكل التنظيمي**

****

**المطلب الثاني:** التعريف العام لبنك NATIXIS:

لقد تعتبر بنك NATIXIS فرع من فروع المجموعة المرتبطة BPCE المرتبطة ب NATIXIS (قطب الخدمات المالية المتخصصة المتواجدة في الجزائر مند 1999 ,مع تواجد تقريبا 800شركاء و 28 وكالة موزعة على كل المنطقة الجزائرية .

يقدم هدا المصرف مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية للمؤسسات الكبرى و المتوسطة و الصغرى المختصة و الخاصة الجزائرية.

كما يضمن هدا المصرف "تقديم خدمات المعرفة بالزبون"، فلقد تسن البنوك الشاملة NATIXIS شراكة مالية حقيقية مع كل من زبائنها و دلك من خلال نمادج تعتمد على تشخيص علاقة الزبائن و تطوير حلول مناسبة لكل منهم .

فلقد يستفيد عميل هدا البنك من جودة الامضاء ودلك من خلال الضمانات المتمثلة في الكفالات (كفالات الصفقات العمومية والجمركية ..........الخ) الضمان الاحتياطي. كما تقوم هده الاخرة بتمويل احتياجات الخزينة من خلال اقتراح قروض خاصة بالاستغلال مثل السحب عن المكشوف اوتسهيلات الصندوق ) و تمول أيضا هده الاخرة المشاريع الاستثمارية طويلة او متوسطة المدى و النشاطات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

**المبحث الثاني: عرض** و تحليل النتائج.

المطلب الأول: الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية و تحليل النتائج.

لقد قمنا بوضع مجموعة من المعايير و التي تظهر مدي قيام بنوك العينة بتسيير المخاطر البنكية و دلك من خلال استبيان وقد تم توزيعه على 11موظف على مستوى البنك الوطني الجزائري و 6 موظف على مستوى البنك الخاص NATIXISجاء على شكل 22 أسئلة

مستمدة من معايير مختلف الدراسات المتخصصة في مجال تسيير المخاطر الائتمانية واستعملنا سلم ليكرث 3درج و لتحليل .

و قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي

**1-توزيع الموظفين حسب العمر.**

**\*بالنسبة لموطفين البنك الوطني الجزائري**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| العمر | العدد | النسبة |
| 20-25 | 2 | 18.18 |
| 30-40 | 2 | 18.18 |
| 45-60 | 7 | 63.63 |

\***بالنسبة للبنك NATIXIS**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| العمر  | العدد  | النسبة |
| 25-20 |  |  |
| 40-30 | 6 | 100 |
| 45-60 |  |  |

المصدر : من اعداد الطالبة.

الشكل رقم 1 يمثل نسبة الموطفين حسب السن.



نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه ان هناك نسبة 63.63 بالمئة من الموطفين يتراوح عمرهم بين 45-60 في حين ان النسبة 18.18

بالمئة مساوية بين العمال التي يترواح عمرهم بين 20-25سنة و 30-40سنة و دلك راجع الى اقدامية البنك الوطني الجزائري بينما في البنك الخاص هناك نسبة 100 بالمئة تترواح أعمارهم بين 30و 40سنة.

**2-توزيع الموظفين على اساس الخبرة:**

**\*بالنسبة للبنك الجزائري الوطني :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الخبرة** | **العدد** | **النسبة** |
| **اقل من 5سنوات** | **6** | **54.545** |
| **5سنوات** | **3** | **27.27** |
| **اكثر من 5سنوات** | **2** | **18.18** |

**\*بالنسبة للبنك NATIXIS :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الخبرة | **العدد** | **السنبة** |
| **اقل من 5سنوات** | **3** | **50** |
| **5سنوات** |  |  |
| **اكثر من 5سنوات** | **3** | **50** |

**الشكل رقم 2 يمثل نسبة الخبرة لدى الموظفين.**

نلاحظ من الجدول ان هناك نسبة 54.545بالمئة لديهم خبرة مدتها 5سنوات وهناك أيضا موظفين لديهم خبرة اقل من 5سنوات بنسبة 27.27/ بينا في البنك Natixis هناك نسبة 50بالمئة لديهم دراسة اقل من 5سنوات و50بالمئة الاخر اكثر من 5سنوات.

**-3توزيع الموظفين على أساس المستوى الدراسي**

**بالنسبة للبنك الوطني الجزائري**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المستوى الدراسي** | **العدد**  | **النسبة**  |
| **الثانوية** | **2** | **18.18** |
| **البكالوريا** | **6** | **54.545** |
| **دراسات عليا**  | **3** | **27.27** |

**-بالنسبة للبنك Natixis**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المستوى الدراسي** | **العدد** | **النسبة** |
| **الثانوية** |  |  |
| **البكالوريا**  |  |  |
| **الدراسات العليا** | **6** | **100/** |

الشكل رقم 3 يمثل نسبة المستوى الدراسي للموظفين.

يظهر من الجدولين ان موطفين البنك الخاص لديهم دراسات عليا اما موطفين البنوك الجزائرية يختلفون في المستوى التعلمي حثت هناك 18.18بالمئة لهمة مستوى ثانوي و 27.27بالمئة مستوى بكالوريا و 27.27لديها مستوى دراسات عليا.

**-تحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالمخاطر البنكية و الائتمانية.**

**1-هل يوجد سياسة ائتمانية مكتوبة؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسبة** |  |
|  | **البنك الوطني الجزائري** | **NATIXIS** | **البنك الوطني الجزائري** | **NATIXIS** |
| **نعم** | **10** | **4** | **90.90** | **66.66** |
| **لا**  | **0** | **0** | **0** | **0** |
| **حيادي** | **1** | **2** | **9.09** | **33.33** |

**الشكل الرابع يمثل السياسة الائتمانية المكتوبة.**

تلاحظ من الجدول انا هناك نسبة 90.90بالمئة من الموظفين يعتبرون ان هناك سياسة ائتمانية موجودة و نسبة 66.66على مستوى NATIXIS و هده النتائج تدل على التزام البنك بالشروط النظرية منح القروض.

**-2 هل يقوم البنك بزيارات ميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح الائتمان؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | **العدد** | **النسبة** |  |
| **البنوك** | **البنك الوطني الجزائري** | **NATIXIS** | **البنك الوطني الجزائري** | **NATIXIS** |
| **لا**  | **10** | **4** | **90.9** | **66.66** |
| **نعم**  | **0** | **0** | **0** | **0** |
| **حيادي** | **1** | **2** | **9.09** | **33.33** |

**الشكل االخامس يمثل النسب المتعلقة بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله.**

نلاحظ من الجدول ان هناك نسبة 66.66 بالمئة من الموظفين للبنك الخاص و 90.90بالمئة من موظفين البنك الوطني الجزائريا لدين يوافقون ان هناك زيارة ميدانية للمشروع المنوي تمويله لكن يوجد 33.33بالمئة من موظفين البنك الخاص و 9.09 بالمئة يمتازون بالحيادية فمن خلال هده النتائج نستنتج ان هناك التزام من طرف البنوك العامة و الخاصة للشروط النظرية لمنح القروض.

**-3-هل تقوم البنوك بدراسة ميدانية وافية لمصدر السداد و كفايتها لدى المقترض؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | العدد  | النسبة |  |
|  | BNA | NATIXIS | BNA | NATISIS |
| نعم  | 10 | 5 | 90.90 | 83.33 |
| لا | 0 | 0 | 0 | 0 |
| حيادي | 1 | 1 | 9.09 | 16.66 |

**الشكل السادس يمثل النسب المتعلقة بالنسب المتعلقة بالدراسة الوفية لمصدر السداد و كفايتها لدى المقترض.**

من خالا هدا الجدول يتضح ان كل من موطفين البنوك العامة و الخاصة يتفقون عن وجود دراسة وافية لمصدر السداد و كفايتها لدى

المقترض من قبل البنك بنسبة 83.33بالمئة NATIXIS و 90.90بالمئة بالنسبة للبنك الجزائري الوطني و هده النتائج تدل على

مدى التزام هده البنكين بالشروط النظرية في منح القروض.

**-4-هل يقوم البنك بأجراء عملية تحليلية دقيقة للقرض قبل منحه للعميل؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسبة** |  |
| **البنوك**  | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** |
| **نعم** | **6** | **5** | **54.545** | **83.33** |
| **لا**  | **4** | **0** | **36.36** | **0** |
| **حيادي** | **1** | **1** | **9.09** | **9.09** |

**الشكل السابع يمثل النسب المتعلقة بأجراء عملية تحليلية دقيقة للقرض قبل منحه القرض.**

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ان 54.54بالمئة من موظفين البتك الوطني الجزائري و83.33 بالمئة من موظفين نتيكسيس

متفقين على وجود دراسة تحليلية دقيقة للقرض قبل منحه وبالتالي هده النتائج توضح الشروط النظرية في منح القروض**.**

**5-هل يعرف البنك الغاية الحقيقية للائتمان المطلوب؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسبة** |  |
| **البنوك** | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** |
| **نعم** | **5** | **5** | **45.45** | **83.33** |
| **لا**  | **5** | **0** | **45.45** | **0** |
| **حيادي** | **1** | **1** | **9.09** | **16.66** |

من خلال الجدول يتضح ان 45.45بالمئة من الموظفين على مستوي البنك الوطني الجزائري و 83.33بالمئة على مستوى نتكيس يعترفون بان البنك لديها معرفة للغاية الخقيقية للائتمان المطلوب لكن في البنك الوطني الجزائري هناك نسبة 45.45بالمئة رافضين فكرة ان البنك لديها دراية للمشروع المراد تمويله.

**فمن خلال النتائج المتحصل عليها هناك معرفة من طرف البنك الأجنبي للغاية المراد المقترض تمويله.**

 **الشكل الثامن يبين النسب المتعلقة بمعرفة البنوك لغاية استعمال القرض.**

**6-هل يلتزم البنك بكمية و نوعية الائتمان المحدد و توجيهه من قبل السلطة النقدية؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **البنوك** | **العدد** |  | **النسب** |  |
|  | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** |
| **لا**  | **6** | **5** | **54.54** | **83.33** |
| **نعم**  | **3** | **0** | **27.27** | **0** |
| **محايد** | **2** | **1** | **18.18** | **16.66** |

الشكل التاسع يمثل نسب التزام البنوك بكمية و نوعية الائتمان المحدد و توجيهه من قبل السلطة النقدية.

يتضح من الجدول ان هناك 54.54 بالمئة من موظفين البنك الوطني الجزائري و83.33بالمئة على مستوى نتكسيس متفقين على التزام البنوك بكمية و نوعية الائتمان المحدد و توجيهه من قبل السلطة النقدية لكن 27.27بالمئة من موظفين البنك الجزائري الوطني

عارضين لهده الفكرة و 18.18بالمئة امتازوا بالحيادية اما نتكسيس فكانت نسبة الحيادية ب 16.16بالمئة و بمان النسبة المتعلقة

بالموافقة مرتفعة فالسلطة النقدية فعلا توجه كمية و نوعية الائتمان.

**7-هل تعاني البنوك من تكاليف عالية لجمع المعلومات و معاجتها اثناء دراسة ملف القرض؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | **العدد**  | **النسبة** |  |
| **البنوك** | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** |
| **نعم**  | **3** | **4** | **27.27** | **66.66** |
| **لا**  | **4** | **1** | **36.36** | **16.66** |
| **حيادية** | **4** | **1** | **36.36** | **16.66** |

**الشكل التاسع يبين النسب المتعلقة بتكاليف جمع المعلومات و معالجتها.**

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان 27.27بالمئة من موظفين البنك الوطني الجزائري يتفقون ان البنك تعاني من تكاليف لمجمع المعلومات و معالجتها اما نسبة NATIXIS قدرت ب 66.66 بالمئة فيما يخص جمع المعلومات و معالجتها و من خالا هده النتائج المتحصل عليها توضح ان هناك فعلا مشكل عدم تماثل المعلومات بين البنك و زبونه طالب القرض.

**8-هل النقص في المعلومات التي تعاني منها البنوك تمنعها من تصور الوضع الحالي و المستقبلي للمنشاة؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد**  |  | **النسبة** |  |
| **البنوك** | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** |
| **نعم**  | **7** | **4** | **63.63** | **66.66** |
| **لا**  | **4** | **0** | **36.36** | **0** |
| **حيادي** | **0** | **2** | **0** | **33.33** |

الشكل العاشر بيبن مدي معاناة البنوك من نقص المعلومات و التي يمنعها من تصور وضعية المؤسسة.

بيبن الجدول أعلاه ان كل من البنك العام و الخاص يعانون من نقص في المعلومات و التي تمنعا من تصور الوضع الحالي و المستقبلي للمؤسسة و دلك بنسب عالية حيث قدرت النسبة ب 63بالمئة على مستوى البنك الوطني الجزائري و 66بالمئة على مستوى

NATIXIS .

و هده النتائج أوضحت ان البنوك تعاني من مشكل عدم تماثل المعلومات عند دراسة ملف القرض.

**9-هل يتخذ البنك أي اجراء ادا تم تغير الإدارة او المدققين الخارجيين للمشاريع التي تقوم بتمويلها؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسب** |  |
| **البنوك** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** |
| **نعم** | **4** | **6** | **66.66** | **54.545** |
| **لا** | **0** | **3** | **0** | **27.27** |
| **حيادي** | **2** | **2** | **33.33** | **18.18** |

الشكل حادي عاشر النسب المتعلقة باتخاذ البنوك اجراء اد تم تغير للمدققين الخارجين او الإدارة للمشاريع التي تم تمويلها.

يتضح من الجدول ان هناك 66.66بالمئة من الموظفين على مستوى البنك الخاص،و 54.545بالمئة على مستوى البنك الوطني الجزائري. الدين اظهروا باتخاذ البنك إجراءات عندما يكون هناك تغير في الإدارة او المدققين للمشروع الممول .

ومن خلال هده النتائج يتضح لنا ان البنوك تحترم الشروط النظرية فيما يخص تفادي مخاطر القروض.

**-10-هل يتأكد البنك من صحة الأرقام المقدمة للعميل؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسبة** |  |
|  | **Natixis**  | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** |
| **نعم**  | **4** | **7** | **66.66** | **63.63** |
| **لا**  | **0** | **1** | **0** | **9.09** |
| **حيادي** | **2** | **3** | **33.33** | **27.27** |

الشكل 12 يظهر النسب فيما يخص بالتاكد من صحة الأرقام المقدمة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان كل من موظفين البنك الخاص و البنك الوطني الجزائري يتفقون على ان البنوك تقوم بالتاكد من صحة الأرقام المقدمة للعميل. فعلي مستوى البنك الوطني قدرت النسبة التي تدل عن دلك ب63.63 بالمئة و 66.66بالمئة على مستوىNATIXIS .فمن خلال هده النتائج يتضح لنا ان هناك التزام من طرف البنوك للشروط المتعلقة بتفادي مخاطر القروض.

11-**هل ودائع العميل مهمة في قرار منح الائتمان؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | **العدد** | **النسبة** |  |
| **البنوك**  | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** |
| **نعم** | **7** | **4** | **9.09** | **33.33** |
| **لا**  | **3** | **0** | **36.36** | **50** |
| **حيادي** | **1** | **2** | **54.545** | **16.66** |

**الشكل التالي يوضح النسب المتعلقة بأهمية الودائع في قرار منح القروض.**

يبين الجدول ان معظم موظفين البنك الوطني الجزائري يمتزون بالحيادية حيث كانت النسبة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري 54.545 و الرفض بفكرة ان الوديعة مهمه في عملية منح القروض 36.36 بالمئة على مستوى البنك الو طني الجزائري و 50بالمئة على مستوى NATIXIS .فمن خلال هده النتائج يتضح لنا اعدم وجود اهمية للوديعة في البنوك الجزائرية للتمييز بين المقترضين.

**12-هل الاستدانة في المدى القصير إشارة موجبه لنوعية المروع المراد تمويله؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسبة**  |  |
| **البنوك**  | **BNA** | **NATIXIS** | **B NA** | **NATIXIS** |
| **نعم** | **1** | **2** | **9.09** | **33.33** |
| **لا**  | **4** | **3** | **36.36** | **50** |
| **حيادي** | **6** | **1** | **54.545** | **16.66** |

**الشكل 14يبين النسب المتعلقة بالاستدانة على المدي بالقصير.**

يبين الجدول أعلاه ان البنوك الخاصة لا تعتبر الاستدانة على المدى القصير كمؤشر موجب لتمويل المشروع حيث 50بالمئة من الموظفين على مستوى نتكيسيس رفضوا هده الفكرة و 54.545بالمئة في البنك الوطني الجزائري امتازوا بالحيادية.

13-**هل الرفع من الاقتراض يدل على النوعية الجيدة للمقترض؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | العدد | النسبة |  |
| البنوك  | BNA | NATIXIS | BNA | NATIXIS |
| نعم | 0 | 2 | 0 | 33.33 |
| لا | 5 | 4 | 45.45 | 66.66 |
| حيادي | 6 | 0 | 54.54 | 0 |

**الشكل15يبين النسب المتعلقة بالرفع من الاقتراض لا ظهار النوعية الجيدة للمقترض.**

يتضح من الجدول ان معظم الموظفين الموجودين على مستوى وكالة NATIXIS و بنسبة66.66بالمئة لا يعتبرون ان الرفع من الاقتراض يعتبر إشارة للنوعية الجيدة للمقترض،اما 54.54بالمئة من الموطفين المتواجدين في البنك الوطني امتازوا بالحيادية.

وهدا يعني ان البنوك الجزائرية الوط نية او الخاصة لا تعتمد على الرفع من الاقتراض لمعرفة نوعية العميل طالب القرض.

14**-هل مشاركة المقترض في تمويل مشروعه يدل على نوعيته الجيدة ومدى نجاح المشروع؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | العدد |  | النوعية |  |
| البنوك | BNA | NATIXIS | BNA | NATIXIS |
| نعم | 0 | 2 | 33.33 | 0 |
| لا  | 5 | 3 | 50 | 45.45 |
| حيادي | 6 | 1 | 16.66 | 54.545 |

**الشكل-16-يمثل النسب المتعلقة بمشاركة المقترض في تمويل مشروعه.**

يبين الجدول ان 50بالمئة من موظفين البنك المتواجدين في البنك الوطني الجزائري و 45.45 بالمئة من موظفين

NATIXIS .لا يعتبرون ان مشاركة الزبون في تمويل مشروعه إشارة جيدة لنوعيته و نجاح مشروعه.

**15-هل العلاقة الائتمانية المتواجدة على المدى الطويل تقلل من مشكل عدم تماثل المعلومات؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسبة** |  |
| **البنوك** | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** |
| **نعم** | **4** | **4** | **36.36** | **66.66** |
| **لا**  | **5** | **0** | **45.45** | **0** |
| **حيادي** | **2** | **2** | **18.18** | **33.33** |

التمثيل البياني17 يمثل مدى مساهمة العلاقة الائتمانيه في التقليل من خطر عدم تماثل المعلومات.

-يبين الجدول أعلاه ان 66.66 بالمئة من موظفين NATIXIS و 36.36بالمئة من موظفين البنك الوطني الجزائري يعتبرون ان العلاقة المتواجدة على المدى الطويل تقلل من مشكل عدم تماثل المعلومات .

ومن خلال هده النتائج يتضح لنا ان البنوك تعتمد على العلاقة بنك –زبون لمنح القرض.

16-**هل الضمانات وسيلة للتمييز بين المقترض الجيد و السيء؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | العدد |  | النسبة |  |
| البنوك | NATIXIS | BNA | NATIXIS | BNA |
| نعم | 4 | 8 | 66.66 | 72.72 |
| لا  | 0 | 3 | 0 | 27.27 |
| حيادي | 2 | 0 | 33.33 | 0 |

**الشكل التالي 18يمثل مدى مساهمة الضمانات في التمييز بين المقترض الجدي و السئ.**

يبين الجدول ان 66.66بالمئة من الموظفين على مستوى NATIXIS و 72.72 على مستوى البنك الوطني الجزائري يعتبرون ان

الضمانات وسيلة للتمييز بين المقترضين من خلال هده النتائج يتضح ان الضمان فعلا وسيلة لتفادي كل ممن مشكل عدم تماثل المعلومات والخطر الائتماني.

17**-هل ياخد البنك في الاعتبار البعد الأخلاقي والاجتماعي لعميل؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | العدد |  | النسبة |  |
| البنوك | BNA | NATIXIS | BNA | NATIXIS |
| نعم | 5 | 4 | 66.66 | 54.54 |
| لا | 4 | 0 | 0 | 36.36 |
| حيادي | 1 | 2 | 33.33 | 9.09 |

**التمثيل اليباني يمثل مدى اتخاد البنك بعين الاعتبار البعد الأخلاقي والاجتماعي للعميل.**

يبين الجدول ان هناك 66.66بالمئة من موظفين NATIXIS يأخذون بعين الاعتبار البعد الأخلاقي والاجتماعي للمقترض.

بينما تقدر هده النسبة ب 54.54بالمئة في البنك الوطني الجزائري. فهده النتائج تدل على التزام البنوك للشروط النظرية في منح القروض.

**-18-هل ياخد البنك بعين الاعتبار التغيرات التي يطرا على أسعار الفائدة و أسعار الصرف و التغيرات الاقتصادية و السياسية و القانونية في قرار منح القرض؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | العدد |  | النسبة |  |
| البنوك | BNA | NATIXIS | BNA | NATIXIS |
| نعم | 6 | 4 | 54.545 | 66.66 |
| لا  | 2 | 0 | 18.18 | 0 |
| حيادي | 3 | 2 | 27.27 | 33.33 |

يمثل الجدول التاسع عاشر مدى تاثر البنك بالعوامل الخارجيه في منح القروض.

من الجدول يتضح ان البنوك تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخارجية للبنك اثناء قرار منح القرض. فقدرت نسبة القبول بهده الفكرة نسبة 54.545/ بالنسبة للبنك الوطني الجزائري و 66.66بالنسبة لNATIXIS .فالنتائج المتحصل عليها تبرر التزام البنوك بالشروط النظرية لمنح القروض.

**19-هل تغيير الزبون للمشروع الممول يؤثر على ربحية البنوك بطريقة سلبيه؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسبة** |  |
| **البنوك** | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** |
| **نعم**  | **8** | **3** | **72.72** | **50** |
| **لا**  | **1** | **0** | **9.09** | **0** |
| **حيادي** | **2** | **3** | **27.27** | **5** |

يمثل التمثيل البياني التالي مدى تاثر ربحيه البنوك بتغير المشوع الممول.

-يبين الجدول التالي ان 72. 72بالمئة في البنك الوطني الجزائري و 50بالمئة في بنك NATIXIS من الموظفين للبنك

يعتبرون ان التغير للمشروع الممول لديه اثر سبلي على ربحية البنوك .

-**20-هل تتحمل البنوك تكاليف وكالة لمراقبة سلوك المقترضين ؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسبة** |  |
|  | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** |
| **نعم** | **3** | **0** | **27.27** | **0** |
| **لا** | **6** | **3** | **54.545** | **50** |
| **حيادي** | **2** | **3** | **18.18** | **50** |

**يمثل الجدول التالي مدى تحمل البنوك تكاليف الوكالة لمراقبة سلوك المقترض.**

**يبين الجدول ان 54.545 بالمئة من الموظفون المتواجدون في البنك الوطني الجزائري و50الاخرين المتواجدون في NATIXIS**

**يرفضون فكرة ان هناك توظبف تكاليف وكالة لمراقبة سلوك المقترضين.**

**ومن خلال هده النتائج يتضح لنا الحساب البنكي المتواجد في البنك المقرضة يسهل عملية الرقابة على الائتمان**

**21-هل الرقابة تسمح بالتحقق من مصداقية النتائج المفصح عنها واسترجاع المبالغ المطلوبة؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **العدد** |  | **النسبة** |  |
|  | **NATIXIS** | **BNA** | **NATIXIS** | **BNA** |
| **نعم** | **8** | **5** | **83.33** | **72.72** |
| **لا**  | **2** | **0** | **0** | **18.18** |
| **حيادي** | **1** | **1** | **16.66** | **9.09** |

بيبين لنا الجدول ان بالمئة 83.33من الموظفين في البنك NATIXIS و 72.72بالمئة من موظفين البنك الوطني الجزائري يوافقون على ان الرقابية تسمح من مصداقية النتائج المفصح عنها و استرجاع المبالغ المطلوبة.

وبالتالي النتائج المفصح عنها تؤكد ان للرقابة دور بالتحقق من مصداقية النتائج المفصح عنها و استرجاع المبالغ المطلوبة.

22-**هل تؤثر المخاطر الخارجية للبنك بدراجة كبيرة على عملية تحصيل أموالها؟**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | العدد |  | النسبة |  |
|  | BNA | NATIXIS | BNA | NATIXIS |
| نعم | 9 | 5 | 81.81 | 83.33 |
| لا | 2 | 0 | 18.181 | 0 |
| حبادي | 0 | 1 | 0 | 9.09 |

يبين هدا الجدول ان 81.33بالمئة من الموظفين المتواجدين في البنك الجزائري الوطني و83.33بالمئة من الموظفين المتواجدين فيNATIXIS يعتبرون ان المخاطر الخارجية للبنك تؤثر بدرجة كبيرة على عملية تحصيل أموالها.

فمن خلال النتائج المتحصل عليها هناك تأثير للمخاطر البنكية الخارجية على البنوك و خاصة فيما يتعلق باسترجاع الأموال المقترضة.

**الخاتمة العامة**

**الخاتمةالعامة**:

من خلال هدا البحث نستطيع القول ان المعلومة تلعب دور مهم و كبير في قرار منح القرض او رفضه ،كون ان هده الأخيرة تسهل بدراسة و تحليل الملاءة المالية لدى الزبون.

لكن هناك مجموعة من الادبيات و النظريات أظهرت ان الأسواق المالية و الائتمانية تعاني من نقص و في المعلومات مما يؤدي الى انتفاع طرف احد هده الصفقة و تحقيق أرباح غير عادية على حساب الطرف او اخفاقه على استرجاع ديونه .

فخطر عدم تماثل المعلومات المتواجد في السوق الائتماني يؤثر على ربحية البنك بطريقة سلبية و يمنعها من تحصيل أموالها في المواعيد الاستحقاق اما بشكل جزئي او كلي ،هدا مما أدى الى ظهور طرق تقنين القروض ،الاستعلام المصرفي و استعمال نظرية الإشارةو التي تحث العميل بالتعريف على نوعيته من خلال استخدام راسماله او الضمانات او المشاركة في التمويل او استخدام العلاقة المتواجدة بينه وبين زبونه الموجودة على المدى الطويل.

لكن مهما اتخاد البنوك كل هده الإجراءات، تتتعرض هده الأخيرة الى مخاطر أخرى تكون لديها صله بالائتمان الممنوح .مما يحثها على اتخاد أساليب وقائية و علاجية لتفادي مخاطر الائتمان .

-**نتائج البحث:**

اطهرت نتائج البحث مايلي :

-التزام البنوك بسياسة ائتمانية و توجيه السلطة النقدية لكمية و نوعية الائتمان.

-اتخاد البنوك مجموعة من الإجراءات قبل منح القروض عن طريق الزيارة الميدانيه للمشروع المنوي تمويله ،الدراسة التحليلية للقرض واستخدام الضمانات كوسيلة للتمييز بين المقترضين.

-تعاني البنوك من مشكل عدم تماثل المعلومات مما يؤدي لهده الاخرة بتوظيف تكاليف عالية لجمعها و معاجتها.

-عدم اتخاد البنوك الجزائرية الودائع ومشاركة المقترض في تمويل مشروعة ورأسماله بعين الاعتبار عند دراسة ملف القرض لكن تهتم بالبعد الأخلاقي و الاجتماعي لهدا الأخير و العلاقة المتواجدة على المدى الطويل بينها و بينه لتحديد نوعيته.

-لا تتحمل البنوك الجزائرية تكاليف وكالة لمراقبة سلوك زبونها.

- ان التغيير من نوعية المشروع له تاثير سلبي على ربحية البنوك.

-تعتمد البنوك على الحسابات البنكية المتواجدة لديها من اجل مراقبة سلوك المقترض.

-تجد البنوك صعوبات كبيرة في تحصيل أموالها عندما تكون المخاطر الخارجية .

**قائمة المراجع**

**قائمة المراجع:**

-العايب ياسن "اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية"اطروحة دكتورة جامعة منتوري قسنطينة 2010.

- نصر عبد الكريم و مصطفى ابوصلاح -المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل-2-دراسة الى طبيعتها وسبل ادارتها غي حالة البنوك العاملة في فلسطين -المؤتمر العلمي السنوي الخامس يومي الرابع و الخامس جويلية 2007.

- ابراهيم كراسنة -اطر اساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر, صندوق النقد العربي ابوظبي 2006,صفحة .

- محمد كمال عفانة-ادارة الائتمان المصرفي اليازوري –الأردن.

- استادة احلام بوعبدلي و دكتور خليل عبد الرزاق -تقييم اداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري -ملتقى حول المنطومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -جامعة الاغواظ 2004

- اد حاكم محسن الربيعي و اد حمد عبد الحسين راضي-حوكمة البنوك دار النشر اليازوري -الاردن)

- اخضري عزي الباحثة صبرينة بنية الباحثة فتيحة بلجيلالي .محاولة تطبيق القرض التنقيطي بالبنوك الجزائرية مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية العدد21 السداسي الاول 2013صفحة 10.

- شدا جمال خطيب,دكتور صعفق الركيبي ,"العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لراس المال ",دار مجدلاوي ’ ,عمان 2008.

- عادل رزق ,"إدارة الازمات المالية العالمية",مجموعة النيل العربية –مصر-2010.

- بلعزوزبن علي,مجلة الباحث,جامعة شلف,العدد السابع 2010 -2009.

- حاكم الربيعي ,الدكتور ميثاق الفتلاوي,دكتور علي احمد فارس الجزء الأول 2009.

- محمد مطر ,"إدارة الاستثمار "دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع.

-الاستاد معيزة مسعود امير -"نظرية الاشارة كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية -مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير -العدد 16سنة2016..

- الاستاد شوقي بورقبة "دور نظرية الاشارة في الرفع من كفاءة الاسواق المالية" -مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد10سنتة 2010.

-Arindam Bansyopadhyay «, managing portfolio credit risk in bank », cambridge university press2016.

- Bruno Rauis ;Produits dérivés de crédit ,applications et perspectives ; BOECK ET LARCIER BRUXELLES 2003.

- Albert Corhay, Mapapa Mbangala, Fondements de gestion financière: manuel et applications,EDITION ULG ,2007.

-Boukrous Djamila «Les circuits de financement des petites et moyennes entreprises en Algerie » .étude d’un crédit bancaire. Université d’Oran 2007.

-LU CW CHEN TH LIAO H INFORMATION UNCERTAINTY –INFORMATION ASYMMETRIC AND CORPORTE BOND –YIELD SPREAD JOURNAL OF BANKING AND FINANACE VOL 34 -2010.

-Paprocki C,Stone M,S , « The quality of Critical Accounting Policy Discloser ,lower for Companies with High Information Asymmetry,Working paper 2004.

- Jérôme Caby et Jacky Koehl .Pearson Edition 2012

- Laurent Villanova، Fréderic Lobez، «Microéconomie bancaire», Presses universitaires de France 2015.

-Madouche Yacine، Si Lekhal Karim ,Bia Chabane , « Le financement relationnel :une réponse au rationnement de crédit des PME » en Algerie 2017 .

-Nacer Eddine Sadi. Analyse financière de l’entreprise L’HARMATTAN 2009.

-Philippe Adair Mohamed Adaskou theories financieres et endettement des pme en France revue internationale de pme volume 24 numero 3-4 -2011.

-CIBY JOSEPH CREDIT RISK ANALYSIS -TATA MACGRAW HILL-NEW DELHI -2006.

- FREDERIC PARRAT ; "gouvernement d’entreprise «, Edition Maxima juin 1999.

-Philippe Adair ,Mohamed Adaskou, « théories financières et endettement DES PME »,revue internationales des PME ,volume24numéro 3-4,2011page148.

**-مواقع الانترنت**:

[www.bna.dz/index.php/fr/](http://www.bna.dz/index.php/fr/)

https://www.bis.org/list/bcbs/lang\_fr/index.htm

www.imf/external /pubs/ft/pandd/fre/2008/09/pdf/basicpdf.

<https://www.natixis.dz/>

1. (1) الدهراوي كمال الين مصطفى و سرايا محمد السيد –دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة الطبعة الأولى –المكتب الجامعي الحديث –الإسكندرية 2006صفحة305.

(2) LU CW CHEN TH LIAO H INFORMATION UNCERTAINTY –INFORMATION ASYMMETRIC AND CORPORTE BOND –YIELD SPREAD JOURNAL OF BANKING AND FINANACE VOL 34 PAGE2256.

(3) شدا جمال خطيب –دكتور صفعق الركيبي" العولة المالية و مستقبل الاسواق العربية لراس المال"- دار مجدلاوي للنشر و التوزيع 2008صفحة 63

(4)Paprocki C,Stone M,S , « The quality of Critical Accounting Policy Discloser ,lower for Companies with High Information Asymmetry,Working paper 2004. [↑](#footnote-ref-1)
2. (2) (1)Laurent Villanova, Fréderic Lobez, « Microéconomie bancaire »,Presses universitaires de France 2015,page124.  [↑](#footnote-ref-2)
3. Madouche Yacine,Si Lekhal Karim ,Bia Chabane , « Le financement relationnel :une réponse au rationnement de crédit des PME » en Algerie 2017 page 175. [↑](#footnote-ref-3)
4. (4)et (5) FREDERIC PARRAT ; "gouvernement d’entreprise  ", Edition Maxima juin 1999 page30. [↑](#footnote-ref-4)
5. (1)الاستاد معيزة مسعود امير -"نظرية الاشارة كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية -مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير -العدد 16سنة 2016صفحة119.

(2)العايب ياسن "اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية"اطروحة دكتورة جامعة منتوري قسنطينة 2010صفحة 62.

 (3)Virginie Nahas, « La validité de la théorie du financement hierarchique , LAB HAL ;laboratoire Crief 2010.(

(4) الاستاد شوقي بورقبة "دور نظرية الاشارة في الرفع من كفاءة الاسواق المالية" -مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد10سنة 2010صفحة.146 [↑](#footnote-ref-5)
6. Philippe Adair Mohamed Adaskou theories financieres et endettement des pme en France revue internationale de pme volume 24 numero 3-4 -2011 page 143-114. [↑](#footnote-ref-6)
7. [↑](#footnote-ref-7)
8. (1)CIBY JOSEPH CREDIT RISK ANALYSIS -TATA MACGRAW HILL-NEW DELHI -2006-PAGES17-16.

(2( عدنان تايه النعيمي -ادارة الائتمان -منظور شمولي-دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة-عمان-2010صفحة 247)

(3)Josée St-Pierre ; « La gestion financière des PME ; théories et pratiques, presse de l’université de Québec »,2003page77

محمد كمال خليل حمزاوي -اقتصاديات الائتمان المصرفي -الاسكندرية منشاة المصاريف 1995صفحة 154-155(4) [↑](#footnote-ref-8)
9. [↑](#footnote-ref-9)
10. (2) WWW.BIS.ORG/BIBL/BCDS283/.FR PAGE 05. [↑](#footnote-ref-10)
11. (3) Arindam Bansyopadhyay « ,managing portfolio credit risk in bank » ,cambridge university press2016page 3.

 نفس المرجع صفحة4.(4)

 (5))vue d'ensemble du nouvel accord sur les fonds propres avril 2003 page 07.

(6 ا-د- احلام بوعبدلي -ثريا سعيد-(ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية )-جامعة غرداية-المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد03-ديسمبر 2015صفحة 119) [↑](#footnote-ref-11)
12. طارق عبد العال حماد,"إدارة المخاطر ",الدار الجامعية الإسكندرية 2003صفحة54.1 [↑](#footnote-ref-12)
13. الفاتح الشريف يوسف طاهر.نور الهدى محمدينالترميز الائتماني و دوره في الحد منمخاطر الائتمان مجلة العلوم الاقتصادية.جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا 2013صفحة62

 الدكتور عدنان تايه,إدارة الائتمان,منظور شمولي ,دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ,الأردن صفحة49سنة2010.-(3)

(4)Boukrous Djamila «Les circuits de financement des petites et moyennes entreprises en Algerie » .étude d’un crédit bancaire. Université d’Oran 2007.

(1)Nacer Eddine Sadi. Analyse financière de l’entreprise L’HARMATTAN 2009PAGE 14.

(2)Jérôme Caby et Jacky Koehl .Pearson Edition 2012page27.

(4)(3) Albert Corhay, Mapapa Mbangala, Fondements de gestion financière: manuel et applications,EDITION ULG ,2007 page 68. [↑](#footnote-ref-13)
14. صبحي نادرس قريصة,اقتصاديات النقود و البنوك ,دار النهضة العربية للنشر و الطباعة 1986صفحة.201

 سلمان زيدان ,إدارة الخطر و التامين ,دار المناهج للنشر و التوزيع 2016صفحة118.

(3)(4) الطاهر لطرش,"تقنيات البنوك",ديوان المطبوعات الجامعية 2010-2011صفحة167.

(5)Philippe Adair ,Mohamed Adaskou, « théories financières et endettement DES PME »,revue internationales des PME ,volume24numéro 3-4,2011page148. [↑](#footnote-ref-14)
15. (6)محمد كمال عفانة,إدارة الائتمان المصرفي ,اليازوري 148.

(7)عبد المطلب عبد الحميد ,"البنوك الشاملة ,عملياتها و ادارتها صفحة107.

(8)الدكتور خنفوسي عبد العزيز ,"العولمة و تاثيرها على الجهاز المصرفي "الجزء الأول ,دار الأيام ,الأردن 2016صفحة113.

(9)سهام بن الشيخ ,عيسى بهدي ,"التحديات العملية لتطوير البنوك الجزائرية وفق معايير بازل ",مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ,العدد 2014,06, [↑](#footnote-ref-15)
16. 1 [www.imf/external](http://www.imf/external) /pubs/ft/pandd/fre/2008/09/pdf/basicpdf. [↑](#footnote-ref-16)